دور إدارة المراجعة علي اساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية)

The role of risk-based audit management in improving the quality of financial reports in small and medium enterprises (a theoretical study)

فاطمة الزهراء محمد السيد أحمد[1]

hamdyselmy@yahoo.com

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة وضع منهج متكامل لتفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال قيامها بمسؤولياتها عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها لكي يتم إدارتها والتخفيف من حدة آثارها حتى تصبح في حدود المستويات المقبولة.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- ضرورة اعتماد المراجعين الداخليين علي مدخل الادرة الشاملة للمخاطر مما يضيف قيمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- فعالية وظيفة المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة يتحدد في ضوء ثلاثة عوامل هي: العلاقة بين فريق المراجعة والادارة, مدي مساهمة فريق المراجعة في تقييم مخاطر المشروع, اقتناع الادارة والمتعاملين مع فريق المراجعة بدورها في خلق القيمة للمنشأة.

1 – مرشح للدكتوراه– المعهد التكنولوجي للعلوم المالية والادارية

- التقارير المالية ذات الجودة العالية هي منتج ذو أهمية لكافة الاط ا رف، ولن يتحقق الا بتضافر جهود كل الاطراف المعنية بتلك التقارير.
- توجد علاقة معنوية ايجابية بين دو ادارة المراجعة علي اساس المخاطر وتحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إن استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم مخاطر البيئة الداخلية والاستجابة لها في وتقيم أنشطة الرقابة, ونظام الافصاح, والمراقبة والمتابعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية.

الكلمات الافتتاحية: المراجعة علي اساس المخاطر, جودة التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

The main objective of this research is to try to develop an integrated approach to activate the use of the risk-based audit approach so that it improves the effectiveness of the comprehensive risk management performance by carrying out its responsibilities for identifying and evaluating risks and responding to them in order to manage them and mitigate their effects until they are within acceptable levels.

The study reached the following results:

-The need for internal auditors to rely on the comprehensive risk management approach, which adds value to small and medium enterprises.

The effectiveness of the internal audit function as a value-adding activity is determined in light of three factors: the relationship between the audit team and management, the extent of the audit team's contribution to assessing project risks, the conviction of management and those dealing with the audit team in its role in creating value for the facility.

High-quality financial reports are a product of importance to all parties, and will only be achieved through the combined efforts of all parties concerned with those reports.

-There is a positive moral relationship between risk-based audit management and improving the quality of financial reports in small and medium enterprises.

-Using the risk-based audit approach to assess internal environment risks and respond to them in and evaluate control activities, disclosure system, monitoring and follow-up of small and medium enterprises leads to improving the quality of financial reports.

key words: risk-based review, quality of financial reports for small and medium enterprises

Journal of the Higher Institute for Specific Studies - Giza

المبحث الاول

الاطار العام للدراسة

1- مقدمة البحث:

اصبحت الشركات في العصر الحديث تهتم بالتوسع بنطاقات الاعمال وتطبيق مبدأ الاستمرارية ومواكبة التطورات في مختلف المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا لا يتم الا عندما تتوفر لدى الشركات قاعدة عمليات تنطلق منها الخطط التي تضعها الادارة، ويعد استخدام المراجعة علي اساس المخاطر الجوهر الاساسي لسير وتنظيم اعمال الشركات وتحقيق ما تطمح اليه من رؤى واهداف كونه نظام يساعد في المحافظة على الاصول من الهدر والضياع ورفع الكفاءة الانتاجية وجذب المستثمرين من خلال ما يعكسه من معلومات واضحة في التقارير المالية الصادرة عنها.

وتعتبر التقارير المالية واحدة من أهم المنتجات في النظام المحاسبي، والذي يحاول توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتقييم ربحية وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتقدم التقارير المالية معلومات إلى الأطراف الخارجية ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية بفاعلية وفي الوقت المناسب، ويجب التأكد من صحة تلك التقارير قبل نشرها، للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تتماشى مع المعايير المحاسبية الحالية، ويعتبر عداد التقارير المالية للشركات جزءاً مهماً من أنشطة أسواق رأس المال من أجل تطبيق مبدأ الشفافية، حيث يقوم المساهمون والمستثمرون بالمطالبة بمعلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية وحتى يتعرفون على التغيرات الاساسية في

الشركة، وحتى يتمكنوا من حساب حصصهم من عائدات الشركة (Eaoud and Jarboupl,2017,P617) ويتمثل الهدف من اعداد القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار والائتمان(Houcine,2017P4,)

وتعد المراجعة علي اساس المخاطر أحد آليات حوكمة الشركات ، والتي تعمل على الحد من التلاعب بالمعالجات المحاسبية والتي ينتج عنها قوائم مالية مضللة، وذلك لأن المراجعة علي اساس المخاطر تمثل نشاطاً تقييمياً مستمراً خلال السنة المالية، خاصةً إذا التزمت بالمعايير المهنية التي تصدرها الهيئات المهنية للمراجعة الداخلية والتي من شأنها زيادة جودة تلك المراجعة، حيث تمكن المراجعة علي اساس المخاطر من اكتشاف الغش في القوائم المالية (شابون ،2016 ص 4)، وتعتبر المراجعة علي اساس المخاطر من أهم الآليات الرقابية التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الادارة الحقيقية للأرباح، حيث أكد نطاق عمل المراجعة علي اساس المخاطر والمحدد في المعايير المهنية للمراجعة الداخلية والتي أصدرها معهد(IIA)على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بمتابعة عمليات المنشأة، للتأكد من جدوى مساهمتها في تحقيق أهداف المنشأة، ولأن عملية التلاعب بالتقارير المالية لا يخرج عن كونه اتخاذ قرار إداري بصورة انتهازية للتأثير على رقم الارباح الذي سيتم الاقرار عنه في القوائم المالية.

واصبحت المراجعة علي اساس المخاطر جزءا لا يتجزأ من عمل أي شركة فهو نظام شامل ويضم تحت

مظلته العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المهمة المتمثلة بالنظام الرقابي المحاسبي او المالي والإداري لذلك أصبحت الشركات ملزمة العمل به أذا كانت تسعى لجودة

وشفافية في تقاريرها المالية, لذلك نجد ان الشركات الصغيرة والمتوسطة شركات مهمة على مدى العصور لثقلها في المجتمع وعلى كافة المستويات المحلية والعالمية واتجاه أنظار السوق عليها وكذلك الزيادة المتدرجة بالاستثمار مما يجعلها اكثر حاجة للنظام رقابي للدور الذي يلعبه في حماية اصول الشركات ومنع الطرق غير المشروعة وعليه جاءت الدراسة الحالية لبيان دور إدارة المراجعة علي اساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

2- مشكلة البحث:

تعمل جميع الوحدات الاقتصادية عامة والمشروعات الصغيرة المتوسطة بصفة خاصة في الوقت الراهن في بيئة أعمال تتسم بالتعقد والتغيرات السريعة والمتلاحقة واستجابة لذلك تتحرك هذه الوحدات لمواجهة تلك التغيرات من خلال ممارسة عدة أساليب لإدارتها من أهمها ممارسة عمليات المراجعة بشكل يتوافق مع الاحتياجات المتزايدة للمعلومات من جانب أصحاب المصالح، وكذلك تطوير الدور التقليدي للمراجعة لكى يتسع نطاقها من مجرد المراجعة المنتظمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية والتحقق من التلاعب أو مساعدة المراجع الخارجي لكى يشمل متابعة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة مما يؤدي إلى دعم عملية اتخاذ القرارات.

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية، وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتم البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق التي تنتهجها معظم دول العالم الآن, وتواجه هذه المشروعات بيئة سريعة التغير في المتطلبات والموارد مما يفرض عليها الاستجابة السريعة والتوجه

لتطوير تقنياتها لتكون قادرة علي مواجهه تلك المتغيرات بأبعادها المختلفة , ولتحقيق هذا التقدم والتطوير لهذه المشروعات ظهرت اهمية المراجعة الداخلية علي اساس المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن خطة الدولة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة(رؤية مصر 2030) قد منحت قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دور كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية والمساهمة في مواجهة البطالة. وأكدت على تعاون كافة الجهات والوزارات مع جهاز تنمية المشروعات لتحقيق نهضة متكاملة لهذا القطاع الحيوي من خلال وضع حلول متكاملة وتقديم المزيد من التيسيرات والخدمات وإتاحة البيئة الداعمة لتحفيز الشباب على العمل الحر وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستقبل أفضل لهم يقوم على الابتكار والمعرفة، وهو الدور المنوط بجهاز تنمية المشروعات لكي يصبح قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر محرك رئيسي لعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر. (الشويخى، 2019, ص49)

المشكلة الرئيسية للدراسة تتمثل في كيفية الانتقال الفعال بدور المراجعة كونها مجرد نشاط رقابي مالي إلى مستوى أوسع يتمثل في تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر بما يحسن من فعالية عملياتها ويحقق قيمة مضافة للمنشأة ولجميع الأطراف أصحاب المصالح. وما يمكن أن ينعكس ذلك على جودة التقارير المالية والتقليل من مخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم التي تعتبر الركيزة الاساسية التي يتم الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات .

وعلى ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة وجود منهج مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر يساير التطورات الحديثة في مجال المراجعة بما يؤدي الي تحسين جودة القوائم المالية وذلك بالتطبيق علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الأتية:

1- مدى فاعلية دور المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية؟

2- ما مدى فاعلية دور المراجعة علي اساس المخاطر في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية؟

3- ما مدى فاعلية دور المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم أنشطة الرقابة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية؟

4- ما مدى فاعلية دور المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم نظام الافصاح المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية؟

5- ما مدى فاعلية دور المراجعة علي اساس المخاطر في المراقبة والمتابعة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية؟

3- أهمية البحث:

هذه الدراسة تسلط الضوء علي اهمية استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر واثرها علي جودة القوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة, وترجع اهمية الدراسة في النواحي التالية:

اولا: من الناحية العلمية:

1- متابعة الجهود العلمية والدراسات التي تم إجراؤها في هذا المجال بغرض تطوير الممارسة المحاسبية من أجل تحليل دور مدخل المراجعة على أساس المخاطر في تقويم إدارة المخاطر باعتباره الإطار الحديث لإدارة المخاطر ولكونه يتصف بشمولية الآليات والمعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والأداء الاستراتيجي مما يؤدى إلى تحسين مستوى جودة عملية المراجعة وبالتالي تحسين مستوي التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في إطار تحقيق أهدافها من خلال إبراز أهمية تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر وتحليلها وعلاجها والاستفادة منها كتغذية مرتدة تساهم في تبصير الإدارة المالية نحو تطوير أدائها واضافة قيمة والعمل على زيادة قدرتها الفنية والمالية للنهوض بمسؤولياتها.

ومن هنا يكتسب هذا البحث أهمية من كونه يساهم في العملية التراكمية العلمية، مما يؤثر بالإيجاب على تحسين جودة عملية المراجعة وبالتالي جودة التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: من الناحية العلمية:

1- تساعد هذه الدراسة على إعطاء صورة واقعية وكاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المعلومات المستمدة من تلك القوائم المالية والمعدة في ظل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر لتقييم وتحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر مع محاولة وضع إطار متكامل لتطبيق هذا المدخل في البيئة المصرية. وبالتالي فهي تخدم عدة فئات كالمستثمرين الحاليين و المساهمون أو المستثمرين المحتملين

والمقرضين والمحللين والمدققين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى، حيث سوف يجدون جانباً تحليلياً يمكنهم من فهم أوسع للأرقام المحاسبية مما يساعدهم على ترشيد قراراتهم

2- يحقق تطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قدراً ملائماً من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وفقاً لهذا المدخل مما يحسن من مستوى جودة عملية المراجعة ويحقق انعكاسات إيجابية على الأداء المالي للشركة.

3- ازدادت اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدراً لتنمية الدخل وخلق فرص العمل التي ما زالت بحاجة الى المزيد من الجهد لتعزيز دورها الإنتاجي والتصديرى . بالإضافة الى أهمية تحديد الاعتبارات اللازمة لإتمام عملية المراجعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تطوير منهجية البحوث في هذا المجال لتعزيز الثقة بالتقارير المالية المنشورة، ولفت انتباه أصحاب المصالح.

وبالتالي فإنه من المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة الحالية المسئولين في الشركات محل الدراسة على فهم أوضح لمدى تطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر حتى يمكن تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر وما يؤدي الي تحسين في جودة التقارير المالية.

4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة وضع منهج متكامل لتفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال قيامها بمسؤولياتها عن تحديد وتقييم المخاطر

والاستجابة لها لكي يتم إدارتها والتخفيف من حدة آثارها حتى تصبح في حدود المستويات المقبولة. ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم مخاطر البيئة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية.

2- استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية.

3- استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم أنشطة الرقابة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية.

4- استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم نظام الافصاح المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية.

5- استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في المراقبة والمتابعة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة التقارير المالية

5- متغيرات البحث:

المتغير المستقل

دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: (البيئة الداخلية، وضع الأهداف، تحديد الحدث ، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، تقييم نظام الافصاح المالي(المعلومات والاتصالات)، المراقبة.

المتغير التابع

تحسين جودة القوائم المالية

6- منهج البحث

حيث يتم اتباع المناهج البحثية التالية, كل بقدر الحاجة الية, وهذه المناهج هي:

- المنهج الاستقرائي: ويعتمد هذا المنهج على استقراء الظواهر المختلفة ذات الصلة بأهداف الدراسة وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العلمية فيما يتعلق بمدخل المراجعة على أساس المخاطر وجودة عملية المراجعة والأداء المالي. وكذلك التقارير المنشورة والتي تتناول موضوع الدراسة, وبالتالي فسوف يعتمد هذا البحث أسلوب الدراسة النظرية من خلال المراجع والمكتبات ومواقع النت للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذه الدراسة.
- المنهج الاستنباطي: وهنا سوف يتم الاعتماد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة اختبار أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر على تحسين مستوى جودة المراجعة وانعكاساته على جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

7- الدراسات السابقة

سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة الي اربعة مجموعات رئيسية وهي:

المجموعة الاولي : دراسات تناولت اهمية المراجعة الداخلية وضرورة تغيير دورها التقليدي

المجموعة الثانية: دراسات تناولت علاقة المراجعة الداخلية في بالإدارة الشاملة للمخاطر

المجموعة الثالثة : دراسات تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة القوائم المالية

وفيما يلي يتم عرض هذه المجموعات

المجموعة الاولي : دراسات تناولت اهمية المراجعة الداخلية وضرورة تغيير دورها التقليدي

1- دراسة (الكاشف,2000) بعنوان: نحو اطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة

تناولت الدراسة ضرورة وضع اطار عام لتطوير فعالية دور المراجعة الداخلية في خلق القيمة , مع محاولة القاء الضوء علي مبررات توسيع النطاق التقليدي للمراجعة الداخلية وما يترتب علي ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة من ممارسة الوحدة الاقتصادية لأعمالها.

وتوصلت الدراسة الي ان فعالية وظيفة المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة تتحدد في ضوء ثلاث عوامل هي: طبيعة العلاقة بين فريق المراجعة وادارة الوحدة الاقتصادية, ومدي مساهمة فريق المراجعة في تقييم مخاطر النشاط, اقتناع الادارة

والعاملين مع فرق المراجعة الداخلية بدورها في خلق القيمة, كما توصلت الادارة الي وضع اطار مقترح مبني علي فكرة اعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية من خلال تطوير وتحسين عملية التخطيط, التنفيذ, الاتصال والتقرير , المتابعة, مناقشة الادارة.

2- دراسة(Marks,2001) بعنوان: The new age of internal

تناولت الدراسة دور المراجعين الداخليين ومقدرتهم علي النجاح ومدي الحاجة الي المراجعة الداخلية الآن اكثر من أي وقت مضي , حيث انه يمكن للمراجعة الداخلية ان تقدم النصح والمشورة اللازمة للعميل, وان دور المراجع الداخلي هو دور استشاري ومدير للخطر, وبذلك يمكنه ان يحدد مخاطر الاعمال الجديدة, وبذلك يمكن للإدارة اتخاذ قرارات رشيدة بالاعتماد علي المراجعة الداخلية, وتوصلت الدراسة الي ان المراجعة الداخلية مستقبلا سوف تختلف في نواحي كثيرة منها: ان عملية المراجعة ستكون اسرع وتركز علي الخطر وتتجه الي الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات وتقديم تأكيد الي العملاء بان مخاطر الاعمال تم ادارتها بفعالية.

3- دراسة (Staciokas & Rupsys, 2005)

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية التطبيق العملي لوظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوي المنشأة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها تطور وظائف وأهداف المراجعة الداخلية بشكل كبير منذ منتصف القرن الماضي، فلم تعد تقتصر على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية، بل امتدت لتشمل جميع أنشطة إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناجمة عن الظروف والأحداث السلبية سيتم تحديدها وتقييمه باستخدام طرق كمية ملائمة، وأن

المخاطر المرتفعة والموافق عليها من الإدارة سيتم اكتشافها، والمخاطر المنخفضة سيتم تقييمها ومراقبتها .

4- دراسة(Cecere,2008) بعنوان: Optimizing internal audit

تناولت الدراسة وظيفة المراجعة الداخلية وتطوراتها خلال السنوات القليلة الماضية, حيث كان الهدف من المراجعة الداخلية هو تقييم ادوات الرقابة الداخلية التي تحمي اصول المنشأة, ولكن المراجعة الداخلية امتدت لتشمل جوانب عديدة من الرقابة, واصبح المراجعون الداخليون يمارسون خبراتهم في مجالات خارج الجوانب المالية, فيمكن وصف عملية المراجعة الداخلية بانها ديناميكية وموجهه للمستقبل, وتركز علي كفاءة وفعالية الانشطة التشغيلية وتقييم ادوات الرقابة الداخلية للمشروعات التي ترتبط بنظم المعلومات الادارية وادارة المخاطر. كما اكدت الدراسة علي اهمية سعي الشركات الي الاستفادة من القيمة المضافة بواسطة المراجعة الداخلية , وان يكون لدي وظيفة المراجعة الداخلية القدرة عل مواجهه التحديات وان تشترك في كل الاجراءات التنفيذية للشركة.

5- دراسة (Rainer, et.al. , 2014)

تهدف هذه الدراسة الي ان تطوير المراجعة الداخلية يعتمد على عدد من العوامل أهمها: دعم الإدارة العليا لعملية المراجعة الداخلية وتهيئة المناخ المناسب من الثقة التنظيمية لممارسة أنشطة المراجعة واستخدام المراجعين الداخليين لتكنولوجيا المعلومات وتطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر.

6-دراسة (علي,2020) بعنوان: تطوير دور المراجع الداخلي في حكومة مخاطر شركات الوساطة المالية في ضوء معايير المراجعة

استهدف البحث تطوير دور المراجع الداخلي في حوكمة مخاطر شركات الوساطة المالية ، ويقوم الباحث بذلك من خلال التطور الملموس للمراجعة الداخلية في مفهومها وأهدافها وانشطتها ومعاييرها ، التي انتقلت من مجرد وظيفة الفحص والتقييم الى تقديم خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية وتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة والحوكمة وذلك في تقديم الدور المقترح للمراجع الداخلي الذى يتكون من تقديم الاطار العام لحوكمة المخاطر الذى يتناول مفهوم ووظائف وركائز حوكمة المخاطر، والدور المقترح للمراجع الداخلي في حوكمة مخاطر شركات الوساطة المالية والذى يشمل الركائز الفكرية مثل المفاهيم و الفروض والمبادئ التي يقوم عليها الاطار المقترح ،والركائز التطبيقية مثل الاساليب والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي تشمل معايير الاداء ومعايير الصفات التي تقوم عليها الاطار المقترح.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تلعب المراجعة الداخلية دوراً هامًا في إدارة مخاطر المنشآت، وقدرتها على تقديم تقارير فورية عند توقع مخاطر قريبة الحدوث، مع استمرار وجود علاقة قوية مع لجنة المراجعة .
- يكون المراجعين الداخليين أقل استعدادًا لتقديم تقرير عن المخاطر عندما يشتركوا في إدارة مخاطر المنشأة، حيث يرون أن المشاركة الواسعة في مجال إدارة المخاطر بالمنشأة لها آثار سلبية على استقلاليتهم .

المجموعة الثانية: دراسات تناولت علاقة المراجعة الداخلية بالإدارة الشاملة للمخاطر

7- دراسة (lemat, 2001) بعنوان: Risk as a tripod

تناولت الدراسة الخطر وتعريفه واتجاه كثير من المراجعين الداخليين الي الاعتقاد بان الخطر شي ذو ساقين اولهما الحدث والثاني هو التأثير وانه يمكن اضافة الساق الثالثة والتي تتمثل في تقدير كيف يتم ادارة وتنظيم النشاط, وانه بالاعتماد علي هذا المدخل الثلاثي الارجل يمكنهم من تبسيط عمل ادارة المخاطر من خلال تقييم مدي ملاءمة الرقابة الداخلية والتركيز علي كيفية اضافة قيمة عن طريق تحسين كل من العمليات واداء الانشطة وذلك بالاعتماد علي الخطر وتوصلت الدراسة الي ان هذا المدخل يمكن تطبيقه عند ثلاث نقاط وهي:

- قبل الحدث.....منع
- اثناء الحدث.....اكتشاف
- بعد الحدث.....حماية

وان الخسارة تنتج من

- تهديد +القدرة علي المنع.....حدث
- حدث+ عدم القدرة علي الاكتشاف .....تعطل
- تعطل+ عدم القدرة علي الحماية.....خسارة

وحتي يمكن تطبيق المراجعين هذا المدخل بفاعلية يحتاجون الي اجابة الاسئلة الاتية:

1- ما الوسائل والطرق الموجودة عند المستوي التشغيلي لمنع الخطر؟

2- ما الوسائل والطرق الموجود او التي يجب ان تكون عند مستوي الحدث لاكتشاف الخطر؟

3-ما الوسائل والطرق الموجود او التي يجب ان تكون عند مستوي التأثير للحماية من اثار الخطر؟

8- دراسة (Dopler, 2003) بعنوان Risk Management- A critical Auditing corporate Analysis of German Paricularity

هذه الدراسة القت الضوء علي اهمية وجود نظام مبكر لاكتشاف المخاطر ومدي تأثير ذلك علي مقدرة الشركة علي تحقيق اهدافها, وهو الامر الذي ادي الي نشأه دور جديد وهو مراجعة المخاطر, مما يتطلب علي المراجع الداخلي أن يقوم بالتأكد من قيام مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستخدام النظام المبكر لاكتشاف المخاطر , ومدي قدرة نظم الرقابة الداخلية علي اداء مهامها, والتأكد من وجود وتصميم وتشغيل النظام المبكر لاكتشاف المخاطر.

9 – دراسة(KPMG,2004) بعنوان: Internal Audit Role in Modern Govemance

وتعتبر هذه الدراسة من اهم الدراسات التي لفتت الانظار الي دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر حيث ذكرت الدراسة انه يجيب علي المراجعيين الداخليين ان يوجهوا جهودهم تجاه المخاطر الحرجة وتحقيق فهم افضل لتلك المخاطر وتقييمها, وتقييم انشطة الرقابة الداخلية وانشطة ادارة المخاطر وتحديد مدي تاثير ذلك علي قدرة الشركة علي الاستمرار والبقاء في بيئة الاعمال.

10- دراسة (Sarens & De Beelde, 2006) بعنوان: " Internal Auditor's Perception about

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في كل من الشركات الأمريكية والبلجيكية، من خلال إجراء الباحثان مقابلات شخصية

مع المديرين التنفيذيين لقسم المراجعة الداخلية في عشرة شركات مختلفة في كل دولة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعين الداخليين في الشركات الأمريكية يدركون أهمية إبداء الراي والتقييم في أنشطة إدارة المخاطر وفقًا لمتطلبات قانون Sarbanes Oxley ، بينما في الشركات البلجيكية يركزون على مواطن الضعف في نظام إدارة المخاطر بالشركة.

11- دراسة (Hespenheide,2007) بعنوان: Risk Inteligence Auditing in a world of Risk

هدفت هذه الدراسة الي مدي اهمية الدور الفعال للمراجعة الداخلية في متابعة وفحص وتقييم فعالية الادارة الشاملة للمخاطر والتقرير عنها والتوصية بما يؤدي الي تحسينها.

وتوصلت الدراسة الي ان المديرين التنفيذيين للمراجعة والمراجعين الداخليين لديهم الفرصة لإضافة قيمة جوهرية لمنشأتهم وذلك من خلال تركزهم علي ادارة المخاطر واكدت الدراسة علي ان مدخل المراجعة الداخلية علي اساس الخطر يتعامل مع الخطر لأنه ملازم للأعمال, وانه لا يمكن تخفيض المخاطر بالكامل, حيث تجنب الخطر بالكامل لا يمثل استراتيجية للنمو بينما التعامل مع الخطر يساعد علي خلق القيمة.

12-دراسة(زكريا , 2009) بعنوان محددات إدراك المراجعة الداخلية لمسئولياتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال بالتطبيق عل شركات المساهمة المصرية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أضاف التطور في مفهوم المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني لها مهام جديدة تتمثل في أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري وتأكيد موضوعي يساعد في تحسين إدارة المخاطر وحكومة الشركات.
- يساعد التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في شركات العينة على أداء المراجعة المالية فقط، مما يحتم تطويره للقيام بمهام الرقابة وادارة المخاطر والحوكمة بكفاءة وفعالية .
- يفتقد المراجع الداخلي للاستقلال المطلوب في شركات العينة، حيث وجد أنه في 40 % منها يتبع المدير المالي، 8% يتبع مدير الشركة، 5% يتبع مجلس الإدارة، باقي العينة ليس لديها قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية أصلًا .

13- دراسة(لجبالي, 2007) بعنوان: قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني

هدفت الدراسة إلى قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في المصارف الأردنية، ويشمل مجتمع الدراسة مديري التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية، وتم التعامل مع مجمل مجتمع الدراسة كعينة، وتم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS) ، وتوصلت الدراسة الي نتيجة هامة مؤداها يستخدم المدققون الداخليون أسلوب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في التدقيق على المصارف الأردنية فيما يخص مخاطر المعلومات، بينما لا يستخدمونه فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية والعمليات التشغيلية.

14-دراسة(سمرة, 2011) بعنوان: إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية بالشركات المصرية في ظل مراجعة إدارة المخاطر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم التزام المراجعة الداخلية في الشركات المصرية التي تطبق أسلوب إدارة المخاطر لديها بممارسات مراجعة إدارة المخاطر وفقًا للمعايير والإصدارات المهنية، ويرجع ذلك لنقص الموارد المادية والبشرية العلمية التي تتطلبها المراجعة الداخلية لأداء دورها بالمستوى المطلوب في مراجعة إدارة المخاطر من ناحية، وعدم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في تلك الشركات من ناحية أخرى .

15- دراسة (Zwaan et al, 2011) بعنوان: internal audit involvement in enterprise risk management

قامت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها دراسة أثر مشاركة المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر في الشركات الاسترالية من ناحية، وأثر التزامهم بالتوصيات الصادرة معهد المراجعين الداخليين بشأن إدارة المخاطر على الاستعداد لتقديم تقارير فورية في حالة تعرض المنشأة لأية مخاطر من ناحية أخرى .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تلعب المراجعة الداخلية دوراً هامًا في إدارة مخاطر المنشآت، وقادرة على تقديم تقارير فورية عند توقع مخاطر قريبة الحدوث، مع استمرار وجود علاقة قوية مع لجنة المراجعة .

– يكون المراجعين الداخليين أقل استعدادًا لتقديم تقرير عن المخاطر عندما يشتركوا في إدارة مخاطر المنشأة، حيث يرون أن المشاركة الواسعة في مجال إدارة المخاطر بالمنشأة لها آثار سلبية على استقلاليتهم.

16– دراسة (Institute of Internal Auditorsm,2011) بعنوان:

Internal Auditing's Role in Risk management

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تدريب وتثقيف لجان التدقيق والإدارة على مفاهيم المخاطر وادارتها وتطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

17–دراسة (Schneider et al, 2012) بعنوان: , expanded role for internal holistic risk management an auditors

هدفت الدراسة إلى توسيع نطاق عمل المراجع الداخلي ليشمل إدارة المخاطر، من خلال تطبيق منهج شامل يعتمد على دمج التكنولوجيا ببعض الأساليب الحديثة

لمساعدة المراجعين الداخليين في إدارة مخاطر المنشأة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ، مساعدة هذه الأساليب المراجع الداخلي في تحديد مؤشرات قياس الأداء التي يمكن رصدها لمستويات مختلفة من المخاطر من خلال تقييم سيناريوهات مختلفة، مع أهمية وجود إدارة فعالة للمخاطر تستطيع التعامل مع هذه السيناريوهات.

18- دراسة (درويش,2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من خلال التعرف على ماهية وأنشطة إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من ناحية ثالثة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف اعتمد الباحث على تصميم قائمة استقصاء وزعت على مجتمع الدراسة المتمثل بإدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر بالشركة مسؤولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، كما توصلت إلى ارتفاع الوزن النسبي لمستوى إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية لأهمية أداء مجموعة من الانشطة التي تساهم بشكل فعال في تحسين برنامج إدارة المخاطر بتلك الشركات.

19- دراسة (Saeidi,2013) بعنوان: The Role of Trust in Enterprise Risk Management

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الكيفية التي يمكن بها تعزيز إدارة مخاطر المشروع من خلال بناء الثقة التنظيمي، وكيف تواجه المنظمات التعقيد المتزايد الذي

تحركه(قوى العولمة،التدقيق التنظيمي، والمنافسة، والتقاضي، والقلق المتزايد مع التقنيات والنماذج المالية المعقدة), واضافت ان من أفضل الأساليب التي قد حظي بالاهتمام في السنوات الأخيرة للتصدي لهذه التحديات هو إدارة المخاطر المؤسسية ERM وبالتوازي مع هذا، على مدى السنوات القليلة التحديات الماضية، أصبحت الثقة موضوع الأساس من الاهتمام في المنظمات، بسبب الميل المتزايد لفهم كيفية خلق التعاون النشط داخل المنظمات التي يمكن أن تكون شرطا مسبقا لإدارة المخاطر في المشروع.

وكان من أهم النتائج أن الثقة هي أحد الوسائل التي تعزز إدارة المخاطر حيث إنها تجعل أفراد المنظمة يركزون على الأهداف والرؤية والبعد عن التشكيك في المسئوليات والأدوار بينهم. وكان من أهم التوصيات ضرورة تعزيز إدارة المخاطر بتحسين الاحتفاظ بالثقة في المنظمة.

20- دراسة (Fadun, 2013) بعنوان:

Enterprise Risk Promoting Management Adoption in Business Enterprises: Implications and challenges.

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق تحدياتERM والفوائد المترتبة على اعتماده ومدى مناسبته للاستخدام في نيجيريا، واستخدام الأدبيات ومفاهيم إدارة مخاطر المشروع لتحفيز الشركات على اعتماده.

وكان من أهم النتائج أن فهمERM ضروري لتسهيل اعتماده وتطبيقه في نيجيريا وضرورة البدء في مجلس الإدارة من أجل التأثير الإيجابي على مفهوم الشركات في المخاطر، والتخطيط للاحتمالات.

وكان من أهم التوصيات أن على الشركات دمج إدارة المخاطر في عمليات فلسفة المنظمة، والإجراءات وخطط العمل، وبدلا من ممارستها كبرنامج مستقل. كما أن على الحكومة توفير بيئة مناسبة للشركات لتزدهر لضمان أن الفوائد المترتبة على إدارة المخاطر المؤسسية قابلة للتنفيذ في مؤسسات الأعمال.

21- دراسة (شحاتة, 2020) بعنوان إطار مقترح لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم

استهدفت الدراسة وضع اطار لإسناد وَظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي خاصة في مجال إدارة المخاطر، بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتوصلت الدراسة الي بلورة المتطلبات اللازمة لاتخاذ إدارة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم لقرار إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، من خلال وضع إطار مقترح ينطوي علي خمس مراحل أساسية، وهى؛ تقييم وَظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، ودراسة وَتحليل المنافع والتكاليف الناجمة عن قرار إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، متابعة لجنة المراجعة لتنفيذ وأداء عملية إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، تحديد استفادة الإدارة اًلمستقبلية من اسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، وإفصاح الوحدات الصغير ومتوسطة الحجم عن اسناد بعض أو كل أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية في مجال المخاطر. وأخيراً توصلت الدراسة إلى إمكانية التأثير الإيجابي لإفصاح إدارة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن اسناد وظيفة

المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، على تحسين جودة تلك الوظيفة وهو ما ينعكس بالتبعية على ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

المجموعة الثالثة: دراسات تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة القوائم المالية

22- دراسة (Tasios, Bekiaris,2012) بعنوان

Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece

تهدف الدراسة الى فهم مدى ادراك مدققي الحسابات من جودة التقارير المالية في اليونان. بناءا على خصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة, التمثيل الصادق, القابلية للمقارنة, القابلية للتحقق, الوقتية والقابلية للفهم وفقا لمعيار المحاسبة الدولية(IASB) ويعتبر التمسك بالأهداف والخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية شرطا أساسيا للجودة في إعداد التقارير المالية, وتعتبر الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. كما هدفت الدراسة الى تحديد اهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المحاسبية, واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها الكترونيا أعدت خصيصا للإجابة عن أسئلة الدراسة. وشملت العينة مدققي الحسابات في الشركات اليونانية. وتشير النتائج الخاصة بهذه الدراسة إلى إن المدققين يرون إن الخصائص النوعية للمعلومات هي عناصر نوعية مهمة في التقارير المالية للحصول على تقارير اكثر دقة ومصداقية.

23- دراسة (Gras-Gil et.al,2012) بعنوان Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry

تهدف الدراسة الى اجراء اختبار للعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وجودة التقارير المالية. واوضحت الدراسة على ان كثير من الجهات المحلية والدولية اكدت على اهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة يتم من خلالها جمع المعلومات من مديري التدقيق الداخلي وتحليلها في المصارف الاسبانية. وتوصلت الدراسة الى أن البنوك التي تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية هي بنوك يتميز فيها المدققين الداخليين والخارجيين بدرجة تعاون عالية فيما بينهم من خلال اجراء عملية التدقيق السنوية, وتوصلت الدراسة الى ان اشتراك وظيفة التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية يؤدي الى تحسين في جودة تلك التقارير.

24- دراسة (Djati and Payamata, 2013)

ترى هذه الدراسة أن فعالية أنشطة المراجعة الداخلية تقاس من خلال التخطيط والتنفيذ الجيد لتقارير المراجعة الداخلية ويؤدى ذلك إلى التأثير الإيجابي على درجة الرضا من الجهة التي تعمل بها المراجعة الداخلية، وتحقيق قيمة مضافة للمنشأة والتقليل من المخاطر التشغيلية إلى أدنى مستوى ممكن.

25- دراسة (Kemp,2013) بعنوان:

Does the Existence of an Enterprise Risk Management (ERM) Program Influence the Existence of Material Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting?

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم لمعالجة فجوة في البحوث التجريبية بشأن تأثير ERMعلي ضعف مادي في الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لتقييم الإدارة، وتساهم في القرارات على تكلفة / فوائد إدارة ومخاطر المشروع. ويوفر أدلة كمية على وجود حل ممكن بالنسبة للشركات التي تسعى لعلاج نظامها الداخلي، وتصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية ودعم الفكرة القائلة بأن اعتماد برنامج إدارة مخاطر المشروع يمكن أن يكون عاملا في الحد من وجود ضعف مادي في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فهو يوفر طبقة إضافية من البحوث على أهمية ومصداقية إدارة مخاطر المشروع.

وكان من نتائج الدراسة أن الشركات التي تمتلك برنامج ادارة مخاطر المشروع أقل عرضة لوجود أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

26-دراسة (عباس ,2013) بعنوان :أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

تناولت أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ما مدي تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وهدفت الدراسة الي اظهار مدي التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، وتكمن أهمية الدراسة في تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، استخدمت

الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج هذا الدراسة أن هناك تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية كما أظهرت النتائج ان الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالافصاح عن التغير في اتباع الطرق المحاسبية في اعداد التقارير المالية، وضرورة عقد ندوات وملتقيات لتثقيف معدي التقارير المالية بأهمية توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

27-دراسة(السامرائي,2016) بعنوان :أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة (2016) والبالغ عددها (6) شركات، اما عينة الدراسة فقد شملت المدراء الماليين والمحاسبين واعضاء لجنان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم (61). ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصف التحليلي إضافة الى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها, وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة

الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في شركات الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة($\alpha<0.05$) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة($\alpha<0.05$)

وعلى ضوء هذه النتائج اوصت الى تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والاشراف على نتائج الاعمال.

28- دراسة(الزغبي,2018)

أدت الازمات المتتالية التي تعرضت لها الشركات إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والمبادئ الاخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي التقارير المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الاوراق المالية في ظل عولمة وتدويل سوق المال وتزايد أحجام منشأة الاعمال نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي في مجالات الاصلاح المالي والاداري ادي الي ظهور مصطلح "الحوكمة" حيث لعب دوراً الشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الاوراق المالية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية.

29- دراسة (عبد الله ، 2020) بعنوان "العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم".

واستهدفت الدراسة تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال التطرق الى العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وتم إجرء الدراسة على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بجمهورية مصر العربية، واعتمدت الدراسة لاختبارات الفروض على إجراء دراسة ميدانية من خالل توجيه قائمة استقصاء الى كل من:)أعضاء هيئة التدريس، أصحاب المنشآت صغيرة الحجم، معدي القوائم المالية بالمنشآت متوسطة الحجم(، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن وجود مقياس متكامل لتحديد مستوي جودة التقارير المالية سوف يساهم في تقييم أداء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

التعليق على الدراسات السابقة:

وتلاحظ الباحثة، بعد استقراء وتحليل الدراسات السابقة، استنباط مجموعة من النقاط الهامة منها:

- **إن** القاسم المشترك بين كل الدراسات السابقة هو المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر، رغم تنوع البيئات والثقافات فمنها الأمريكية، الاسترالية، الأوربية والعربية، والتي تعكس أفكاراً متباينة حول حدود هذه العلاقة .

– إن الخطر قائم في أي مؤسسة، وان اختلف في مستواه أو توقيته، وأن أسلوب تخفيض المخاطر من أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال، لتخفيض الخسائر المحتملة عند وقوع الخطر، فتحتم وجود إدارة للمخاطر بالمنشأة، يستوجب معها وجود إدارة للمراجعة الداخلية لها دور القيادة في التحقق من التزام المنشأة بتطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر، وهذا يتطلب مزيدًا من التأهيل العلمي والعملي والاستقلال المهني للمرجعيين الداخليين، بما يتفق مع نظم الرقابة وادارة المخاطر.

– أن هناك قصور شديدًا في دور المراجعة الداخلية أو التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال العربية مقارنة بالأمريكية أو الأوروبية، وهذا يرجع إلى عدم الإدراك المشترك من جانب منظمات الأعمال والمراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر من ناحية، ونقص الكفاء العلمية والعملية المؤهلة للقيام بهذا الدور من ناحية أخرى .

– إن المدخل التقليدي لدور المراجعة الداخلية لم يعد كافيًا، في ظل التغيرات والأحداث المتلاحقة في بيئة منظمات الأعمال واصدارات الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وهذا يحتم تحديث هذا الدور في ظل مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر .

– علي حد علم الباحثة مجتمع الدراسة في معظم الدراسات السابقة، خاصة العربية منها، ركز على قطاع المصارف، ولم تتطرق الدراسات إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا ما تميز الدراسة.

– تركز الدراسة الحالية على استخدام منهج المراجعة علي اساس المخاطر في تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة واثرها علي جودة القوائم المالية.

8– خطة الدراسة

المبحث الاول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الإطار الفكري للمراجعة علي اساس المخاطر من منظور محاسبي ومهني.

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في عملية الادارة الشاملة للمخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الرابع: اثر استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تحسن جودة التقارير المالية .

المبحث الثاني

الإطار الفكري للمراجعة علي اساس المخاطر من منظور محاسبي ومهني.

مقدمة

تتميز بيئة الاعمال بالتغيرات المتلاحقة والمستمرة, وهذه التغيرات أوجدت العديد من المخاطر والفرص التي يجب علي المنظمات مواجهتها أو اخذها في الاعتبار, مما يفتح ابواب جديدة امام المراجعة الداخلية لتوسيع دورها التقليدي, من نظام يهدف الي مراجعة هيكل الرقابة الادارية وفحص العمليات المالية الي نظام يسعي الي خلق واضافة قيمة للمنظمة والاطراف المتعاملين معها من خلال تحسين الاداء وخفض التكلفة ودعم الادارة في تحقيق اهدافها ومتابعة المخاطر التي قد تواجهه المنظمة, وهو ما نقل نطاق واهداف المراجعة الداخلية نحو مراجعة كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية والمساهمة في ادارة المخاطر بمختلف انواعها, ويمكن للمراجعة الداخلية ان تستخدم مهاراتها وخبراتها ومعرفتها بادارة المخاطر لدعم وتطوير ادارة المخاطر بالمنظمة, كما ان لها دورا كبيرا في الادارة الشاملة للمخاطر.

1/2 مفهوم ادارة المخاطر

تشتمل عمليه ادارة المخاطر على تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة, وتشمل كذلك كل الترتيبات والسياسات والإجراءات والنظم التي تتبعها الإدارة بهدف تحديد نوع المخاطر وتقييمها وتحديد حجمها والعمل على مراقبتها ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والتقرير عنها.

وعرف(راضي) الخطر هو احتمال ان يؤثر حدث او تصرف ما سلبا علي المنشاة او النشاط الخاضع للمراجعة, وتقاس المراجعة عادة بحجم الاثر المالي الناتج

من التعرض لذلك التأثير السلبي او علي اساس الاهمية النسبية لذلك التعرض(راضي,2011, ص7)

وعرف((Girffiths الخطر بانه هو التهديد الناتج عن حدث او فعل معين يكون له تأثير سلبي علي تحقيق اهداف المنشاة ويمنع نجاح استراتيجيتها.(7Girffiths,2005,p7)

كما عرف (Pickett) ان الخطر هو عدم التأكد من حدوث حدث معين والذي يكون له تأثير علي تحقيق الاهداف, وان تحقيق الاهداف له حدان : يتمثل الحد الأدنى في التهديدات والتأثيرات السلبية التي تعوق تحقيق هذه الاهداف اما الحد الأعلى يتمثل في الفرص (Pickett,2003,p127)

وعرف (Spedding& Rose) ادارة المخاطر بانها عملية ديناميكية لتحديد وقياس وتقدير للمخاطر مع تطور الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع الخطر والتي تتضمن تحويل المخاطر الي طرف اخر او تجنب

المخاطر او تخفيض الاثار السلبية للمخاطر او قبول تحمل جزء او جميع النتائج المترتبة علي المخاطر.

(Spedding& Rose,2008,p 34)

وتري الباحثة ان جميع التعريفات السابقة التي تناولت تعريف إدراة المخاطر قد اتفقت جميعها علي ان نقطة البداية تتمثل في تعريف وتحديد المخاطر التي قد تواجهه المنظمة, ثم قياس وتقدير وتحليل هذه المخاطر لتحديد الاستجابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر مع القيام بعملية متابعة مستمرة وذلك لتحقيق قيمة مضافة للمنشأة.

2/2 اهمية ادارة للمخاطر

تعبر إدارة المخاطر عن مفهوم شامل للمخاطر ومركزية المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية، وفقاً لحالات التعرض للمخاطر لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية المتمثلة في تعظيم وخلق قيمة لها.

وتكمن اهمية الادارة الشاملة للمخاطر فيما يلي: (IIA, 2009)

- وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخلياً لوحدات العمل ، والعمل علي إنشاء بيئة ملائمة .
- التعاون علي المستوي الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر .
- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر .
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح .
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط وتحليلها ومعرفة مسبباتها وتحديدها .
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة ,.Fadun O. s (2013, p69).
- اختيار انسب وسيلة لإدارة الإخطار والتعامل معها والاستجابة لها.
- تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار وتخفيض حدوث الاحداث المفاجئة.

3/2 خطوات عملية ادارة المخاطر:

تعتبر عملية ادارة المخاطر من المكونات الاساسية لحوكمة الشركات والتي هي مسئولية الادارة, حيث تقوم الادارة بتحديد المخاطر التي تواجه الشركة والتي تعوق

أنشطتها وعملياتها عن تحقيق اهدافها ثم تقييم هذه المخاطر ثم تحديد ادوات الرقابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر وتمر عملية ادارة الخطر بالعديد من الخطوات

اولاً: يتم تحديد الاهداف الاستراتيجية للمنظمة للمنشأة: وهي مسئولية مجلس الادارة والادارة العليا

ثانيا: تقدير الخطر: والذي يتم عن طريق تحليل الخطر ثم تعريف الخطر عن طريق تحديد جميع انشطة المنشأة وتحديد المخاطر التي يمكن ان تواجهها ثم وصف الخطر باتباع اسلوب منهجي لتحديد طبيعة الخطر ثم تقدير الخطر بالاعتماد علي احتمال حدوثة والنتائج المحتملة له.

ثالثاً: تقييم الخطر: وذلك عن طريق عمل مقارنة بين مقاييس الخطر لدي المنظمة وتقديرات الخطر التي تم اعتمادها.

رابعاً: اعداد تقارير الخطر: حيث تتطلب ادارة الخطر نظاما لتقديم تقارير المراجعة للتأكد من التعرف علي التهديدات وفحصها وتقييمها وتحديد الفرص المتاحة امامها والتي قد تكسبها ميزة معينة.

خامساً: القرار: والذي يعتمد علي مستوي الخطر التي تواجهه المنشأة فاذا ان الخطر داخل حدود المستوي المقبول فسوف يقبل, واما اذا كان خارج حدود المقبولة فعلي الادارة اتخاذ القرار المناسب والذي قد يكون بتجنب النشاط الذي ينطوي علي ذلك الخطر او قبوله مع اتخاذ الاجراءات المناسبة لإدارة هذا الخطر.

سادساً: مواجهه الخطر: اذا اتخذت المنشأة القرار بمواجهه الخطر فقد يكون ذلك سبب ان الخطر داخل حدود المستوي المقبول او انه يمكن تحويل الخطر الي طرف اخر

عن طريق التامين ضد هذا الخطر مثلا او القيام باتخاذ اجراءات رقابية مناسبة للخطر المحتمل للتخفيف عن النتائج المحتملة لهذا الخطر.

سابعاً: التقرير: عن المخاطر المتبقية: فعند قيام المنظمة بتوفير ادوات الرقابة والاستجابة المناسبة للتخفيف من اثار المخاطر المحتملة لأنشطتها فانه يتبقى جزء من الخطر يفضل التعامل معه بدلا من تجنبه نهائيا, وذلك بإعداد تقرير عنه ليكون مجلس الادارة علي علم ومعرفة بمستوي كفاءة وفعالية ادارة الخطر في متابعة وفحص وتقييم المخاطر وادارتها.

ثامناً: المتابعة: يتم عمل متابعة مستمرة لأنشطة ادارة المخاطر والادوات الرقابية الموجودة والمستخدمة مع تحديثها بشكل مستمر, ويتم اجراء متابعة لكل الخطوات السابقة وذلك للتحقق من صحة تنفيذها, وقد ينتج عن عملة المتابعة المستمرة اكتشاف ضرورة اجراء تعديلات معينة يستلزم الامر القيام بها عند القيام بهذه الخطوات.

4/2 تعريف المراجعة الداخلية علي اساس الخطر

لقد قدم (Griffiths,2009,p2) تعريفا محددا للمراجعة علي اساس الخطر وهي المنهجية التي تقدم التأكيد بان المخاطر قد تم ادارتها لتصبح داخل حدود المستوي المقبول من الخطر وانه يمكن تطبيق هذا المدخل علي اي خطر يعوق المنشاة عن تحقيق اهدافها سواء كان خطر مادياً او تشغيلياً او استراتيجياً او داخليا او خارجيا.

عرف (حماد) المراجعة علي اساس المخاطر بأنها على المراجع قبول مستوي ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة ، فمثلا يعلم المراجع أن هناك عدم تأكد بخصوص صلاحية الأدلة و فعالية الرقابة لدي العميل ، وما إذا كانت القوائم المالية التي تمت مراجعتها تتسم بالعدالة (حماد, 2003, ص16).

كما عرفها(حسين) بانها عدم نجاح إجراءات المراجعة في كشف الأخطاء الجوهرية التي تحدث وتبقى بدون اكتشاف ويبقى أن يتأكد المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة من التنسيق بين كل من تقليل المخاطر وتحقيق فائض من الأتعاب التي يحصل عليها بعد تغطية مصروفات عملية المراجعة ، وبهذا فإن المراجع مضطر لتجنب زيادة اجراءات عملية المراجعة في الحالات الأولى الأقل تعقيداً أو ذات المخاطر المنخفضة, أو تقليل إجراءات المراجعة في الحالات المعقدة ذات المخاطر المرتفعة (حسين,2013,ص 329)

كما عرفها (الفيومي) بأنها احتمال أن يصدر المراجع راي غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها كأن يعطي رأياَ غير متحفظاً عن قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً، نظراً لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية ، أو ان يصدر رأياً متحفظاً علي القوائم المالية المحرفة تحريفاً جوهرياً(الفيومي 2008, ص 304)

ويتضح للباحثة من التعاريف السابقة أن المراجعة الداخلية علي اساس المخاطر تتطلب من ادارة المنشأة ما يلي:

- ان تكون علي علم بكل المخاطر الامنة والمؤثرة والتي تتجاوز المستوي المقبول.
- انها قامت بتقييم المخاطر وترتيبها حسب تأثرها المتوقع.
- انها قامت بتحديد المستوي المقبول من الخطر وبذلك يمكن تحديد المخاطر المتبقية وهل هي علي اعلي مستوي مقبول او ادني منه.

5/2 الادوار الرئيسة المراجعة الداخلية علي اساس الخطر

تتمثل الادوار الرئيسة المراجعة الداخلية علي اساس الخطر فيما يلي:

- تقديم تأكيد عن عملية الادارة الشاملة للمخاطر وتقيمها بشكل سليم
- تقييم عملية الإدارة الشاملة للمخاطر وتقديم التقارير عن المخاطر الرئيسية.
- تدريب الادارة علي الاستجابة للمخاطر
- تطوير الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر
- فحص ومتابعة الادارة الشاملة للمخاطر

6/2 خطوات المراجعة الداخلية علي اساس الخطر: يمكن للمراجعة الداخلية اضافة قيمة للمنشأة عن طريق تقديم تأكيد موضوعي بان معظم المخاطر تم ادارتها بفعالية, وتقديم تأكيد بان ادارة المخاطر وهيكل الرقابة الداخلية يعملان بفعالية يوضح الشكل التالي خطوات المراجعة الداخلية علي اساس الخطر.

7/2 مكونات المراجعة علي اساس المخاطر

1/7/2 البيئة الداخلية

هي فلسفة بيئة إدارة المخاطر التي تحتوي على(المعرفة بالخطر, سلامة القيم الاخلاقية, القدرة على الالتزام, العمليات التشغيلية, نزعة المخاطرة, السلطة والمسؤولية, التقييمات الداخلية, سياسات إدارة الموارد البشرية), وتعتبر البيئة الداخلية من أهم العناصر المكونة لإدارة المخاطر, حيث تؤثر على جميع العناصر الاخرى من خلال وضع استراتيجيات وأهداف المنشاة لتحديد وتقييم المخاطر الناتجة عن عملياتها ومراقبة وتنظيم انشطة المراقبة وأنظمة الاتصال (راجي, ,2012 ص34), كما يتبين مما يلي:

- فلسفة إدارة المخاطر والرغبة في المخاطرة وبناء ثقافة المخاطر

تعتبر فلسفة إدارة المخاطر هي دليل عمل يترجم الاهداف إلى قواعد ارشادية تساعد مدير المخاطر في التوجيه والارشاد وتعتبر الخطوة الاولى في تصميم برنامج إدارة تلك المخاطر، وتتضمن قيام المنشاة باتخاذ خطوات عملية لفهم أبعاد المخاطر بما يحقق المصلحة للمستفيدين من المنشاة، والرغبة في المخاطرة تمثل مقدار المخاطرة التي تقبل بها الشركة في سبيل تحقيق أهدافها وينبغي أن تبقى الرغبة في المخاطرة على توافق تام مع استراتيجية الشركة. أما خلق ثقافة المخاطر فهي تنطوي على النزاهة والقيم الأخلاقية التي تعتبر ذات أهمية في صفات الافراد والادارة العليا للمنظمة من حيث ثقافة النزاهة والقيم الاخلاقية والتي تعتبر حجر الاساس في فعالية إدارة المخاطر، ويتم ذلك من خلال وجود مدونة لقواعد السلوك التي تحدد فيها الاولويات والقيم في المنظمة والامتثال بالقوانين والانظمة ومراقبة الالتزام بالقيم والتصرف بشكل صحيح سواءً اخلاقياً وقانونياً(COSO, 2004, p. 8).

- الهيكل التنظيمي

وهو عبارة عن الاطار التخطيطي الذي يحدد السلطة والمسؤولية ويوضح خطوط إعداد التقارير، وتنظيم لجنة إدارة المخاطر وتعيين سلطة ومسؤولية إدارة المخاطر لمسئول تنفيذي كمدير لهذه اللجنة

(Ballou and Heitger, 2005, p6)

- تعيين مهام السلطة والمسؤولية

السلطة هي قوة اتخاذ القرارات وتشير إلى درجة المسؤولية عنها وتفويضها في الوحدة الاقتصادية، والاتجاه السائد في أغلب المنظمات اليوم هو تشجع العاملين على اتخاذ

مبادرة في حل المشاكل وتحملهم مسؤولية تحقيق الاهداف التي تشجع الموظف على الابداع وتحقيق استجابة أسرع لها مع وزيادة رضا العملاء ويتطلب هذا النوع من التنظيم اجراءات وقواعد قوية لجميع الموظفين، لتنظيم أعمالهم ومعرفة كيفية ترابطها لتسهم في تحقيق الاهداف العامة للمنشأة(Moeller, 2007, p. 57).

- **مجلس الادارة**

يلعب مجلس الإدارة دوراً مهما في الرقابة الداخلية، ويتمتع مجلس الادارة بالخبرة والدراية والمعرفة الفنية حيث يقوم بدور المدقق والمتابع لإعمال الادارة ومراقبة الخطط والاشراف على الاداء والانشطة، ومراجعة السياسات (stienbart and Romony ,2008,p100).

- **معايير الموارد البشرية**

وهي سياسات وممارسات المنشأة فيما يتعلق بمعايير التوظيف والتدريب والتعزيز والتقييم والترقيات واجراءات العقوبات، وجميع الاجراءات الاخرى التي تساعد علي الاحتفاظ بموظفين أكفاء, وتعتبر معايير الموارد البشرية جزءا هاما في البيئة الداخلية, وهناك حاجة إلى مجموعة قوية من المعايير والسياسات المتبعة من قبل المنشأة لتنفيذ وقبول إدارة مستويات مختلفة من المخاطر (Moller, 2007,p58).

2/7/2 تحديد الاهداف

يجب وضع الاهداف قبل تحديد الاحداث التي تعكس رؤيتها ورسالتها التي تستخدم كقاعدة مهمة التي يمكن من خلالها صياغة الاهداف على مستوى المنشأة, هذا ويتم تحديد الاهداف الرئيسية والفرعية على المستوى الاستراتيجي التي تدعم رؤية المنشأة وتعمل على خلق قيمة لها، كما يتم وضع الاهداف التشغيلية على أساس فعالية وكفاءة

العمليات والتقارير بحيث تكون كاملة وموثوق بها، بحيث تساعد في تحسين عملية صنع القرار, ويتم تحقيق أهداف الامتثال بإتباع القوانين. (Stienbart and Romny,2008,p149)كما يجب أن تنسجم الاهداف مع رؤية المنظمة ورسالتها، ويجب أن تكون متسقة مع الرغبة في المخاطرة والقدرة على تحملها وهي بطبيعة الحال تختلف من وحدة اقتصادية الي أخرى بناء علي ظروفها (Harvey,2008,p8) ويجب أن تتميز الاهداف بالسهولة والفهم والانسجام مع الاهداف المحددة على المستوى المؤسسي وتتكامل في تحقيق الاهداف الفرعية في مختلف الوحدات الفرعية، وبالنسبة لكل مجموعة منها، كما ينبغي وضع مقاييس الاداء وعوامل النجاح لتحديد ما إذا كانت الاهداف قد تحققت، أو تحديد طرق بديلة لنجازها وبالنسبة لكل بديل يتم تحديد وتقييم المخاطر والاثار المترتبة عليها.

3/7/2 تحديد الحدث

تحدد الادارة الاحداث المحتملة التي يمكن حدوثها وتؤثر على المنشأة، وتحدد ما إذا كانت تمثل فرصا أو ما إذا كانت قد تؤثر سلبا علي قدرة المنشأة علي النجاح في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الاهداف، والاحداث ذات التأثير السلبي تمثل المخاطر، والتي تتطلب تقييم الادارة والاستجابة لها. أما الاحداث ذات الاثر الايجابي فهي تمثل الفرص، والتي تساعد الادارة في تنفيذ الاستراتيجية وعمليات تحديد الاهداف، هذا وفي سياق تحديد الاحداث على مستوى المنشأة.

4/7/2 تقييم المخاطر

يعتبر تقييم المخاطر هو جوهر عملية الادارة الشاملة للمخاطر حيث تقوم المنشأة بالنظر إلى الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الاهداف. ويتم تقييم المخاطر

بعد التعرف عليها وتحديدها ويتضمن تقييم المخاطر قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوثها, ثم ترتيب أولويات العمل وفقاً لشدتها المحتملة (حماد, 2007, ص61), كما يشمل تقييم المخاطر(المخاطر المتأصلةً والمتبقية), حيث يتوجب على الادارة تقييم الاحداث من منظور احتمال الوقوع وأثرها في حالة الوقوع, ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من الاساليب الكمية والنوعية, ثم يتم دراسة الاثار الايجابية والسلبية للأحداث المحتملة بشكل فردي أو حسب الفئة في جميع أنشطة المنشأة.

وفيما يتعلق بمفهوم المخاطر المتأصلة والمتبقية فهي تعني ما يلي: (Harvey,2008,p8)

- المخاطر المتأصلة هي خطر موجود قبل اتخاذ الادارة أي خطوات للسيطرة على احتمال أو تأثير الخطر.
- المخاطر المتبقية الخطر الذي يبقى بعد تطبيق الادارة للرقابة الداخلية أو أي شكل اخر من أشكال الاستجابة للمخاطر

5/7/2 الاستجابة للمخاطر :

بعد تقييم المخاطر تقوم الادارة بتحديد كيفية الاستجابة، ويشمل ذلك تجنب المخاطر والحد منها، أو مشاركتها، أو قبولها. وتقوم الادارة بتقييم احتمالية المخاطر والاثار المترتبة عليها، فضلاً عن التكاليف والفوائد التي تنتج عنها، وتحدد الادارة الفرص التي قد تكون متاحة على مستوى المنشأة، وتحديد ما إذا كان إجمالي المخاطر المتبقية العامة وفي إطار رغبة المخاطرة لديها, ويشير إطار إدارة المخاطر إلى وجود أربع طرق لمواجهة المخاطر ومعالجتها وهي: (Stienbart and Romny, 2008, p. 180)

- **تجنب الخطر**

يتم تجنب الخطر بعدم المشاركة في النشاط الذي ينتج عنه الخطر، وقد يتطلب ذلك بيع قسم أو الخروج من خط الانتاج أو إلغاء خطة التوسع، هذا وعلى الرغم من أن تجنب المخاطر يقلل احتمالية الوقوع في الخطر إلى صفر الا أن هذا التصرف يعتبر أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع المخاطر.

- **قبول الخطر**

أي قبول احتمالية وتأثير الخطر وعدم منعه أو التخفيف من حدته وذلك عنما تكون تكاليف منع وقوعه أكبر من الخسائر المتوقعة من حدوثه .

- **تقليل الخطر**

وهي الطريقة الاكثر فعالية للحد من احتمال وتأثير المخاطر، ويتم ذلك من خلال تنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية .

- **مشاركة الخطر**

يتم تقاسم الخطر أو نقل بعض منه إلى الاخرين عن طريق الانشطة: مثل التأمين، الاستعانة بمصادر خارجية، أو التحوط, إن عملية تطوير الاستجابات للخطر يتطلب قدر كبير من التخطيط والتفكير الاستراتيجي والتي تنطوي على عدة بدائل مثل التكاليف والوقت والتخطيط التفصيلي للمشروع، بالإضافة إلى أنه يتطلب وجود إدارة فعالة تقوم باختيار أحد البدائل المناسبة للاستجابة للخطر.
(Moeller,2007,p79)

ويتم عادة تحليل التكلفة والعائد من خلال قياس الإسهام الذي تقدمها تقنية إدارة المخاطر عن طريق تقرير ما إذا كانت عوائد أو مردودات التقنية تتجاوز تكلفتها (حماد, 2007, ص88)

6/7/2 أنشطة الرقابة

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والاجراءات التي تقوم بها الادارة لتساعد على ضمان تنفيذ استجابات المخاطر وتطبيقها في جميع أنحاء المنشاة وعلى جميع المستويات وفي جميع الوظائف. ويقصد به وجود هيكل مراقبة فعال لدى الشركة، لضمان الالتزام بمعايير وحدود المخاطر، وتوثيق أي تغيير بعد الموافقة عليه، على أن يتم ذلك من خلال وضع الشركة إجراءات واضحة للتحقيق في حالات عدم الالتزام لتجنب تكرار وقوع مثل هذه الاحداث من ناحية، وقيام لجان المراقبة والاشراف الداخلية بتوضيح عواقب حالات عدم الالتزام.

7/7/2 المعلومات والاتصالات

تعتبر المعلومات والاتصالات هي العملية الذي تربط بين كل من المكونات الاخرى مع بعضها البعض، ويتم التعرف على المعلومات ذات الصلة والابلاغ عنها في الشكل والاطار الزمني الذي يمكن الموظفين من الاضطلاع بمسؤولياتهم، وقد يكون مصادر المعلومات داخلية أو خارجية, وتتطلب إدارة المخاطر في المنشأة توفر مجموعة أكبر قدر من المعلومات مما هو ضروري لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية ولتحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها, ويتم تحليلها في ضوء الاستراتيجية والاهداف التي تحددها المنشاة مع تحليل المخاطر, وتحديد درجة الاستجابات للخطر.(COSO,2004,p67)

8/7/2 المراقبة

يعتبر عنصر المراقبة ضروريا وأنه يعمل بشكل مستمر وفعال, فضلاً عن القيام بعمليات الدعم في كلا الظروف الداخلية والخارجية, وللتأكيد على مستوى المنشاة, أن الادارة الشاملة للمخاطر تعمل بشكل فعال ومستمر يجب تفعيل عمليات المراقبة فيها, ويحدث ذلك عن طريق تفعيل أنشطة المتابعة أو من خلال سلسلة من التقييمات المنفصلة التي تغطي مختلف جوانب عملية إدارة المخاطر, كما يجب على إدارة المنظمة على مختلف المستويات إتخاذ المسؤولية لمراقبة الاداء المالي والتشغيلي كجزء من واجباتهم الاساسية (Moeller, 2007,p.89)

ويجب أن يتم الافصاح في التقارير المالية عن المخاطر المحتملة في كافة القطاعات للوحدة الاقتصادية، وتسليط الضوء على إشارات الخطر المتوقعة, ويمكن الاستعانة بمستشارين خارجيين لتقييم فعالية إدارة المخاطر إذا لزم الامر في هذا الخصوص. (Moeller,2007,p9)

مما سبق يتضح أن لجنة COSO قامت ببناء هيكل الادارة المخاطر يتكون من البيئة الداخلية, وضع الاهداف, وتحديد الحدث, وتقييم المخاطر, والاستجابة لها والانشطة الرقابية والمعلومات والاتصالات والمراقبة بحيث يغطي جميع أنشطة المنشأة مما يمكنها من وضع الاجراءات الرقابية الازمة لمواجهة هذه المخاطر سواء كانت قائمة أو متوقعة.

8/2 المهام الجديدة للوظيفة المراجعة الداخلية للوفاء بدورها الجديد في ظل الاطار التقييمي لإدارة المخاطر:

لقد كانت دراسة (KPMG,2004) من اولي الدراسات التي لفتت الانظار الي دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر حيث ذكرت الدراسة " يجب علي المراجعين الداخليين ان يوجهوا جهودهم تجاه المخاطر الحرجة وتحقيق فهم افضل لتلك المخاطر وتقييمها, وتقييم انظمة الرقابة الداخلية وانشطة ادارة المخاطر وتحديد مدي تأثير ذلك علي قدرة الشركة علي الاستمرار والبقاء في بيئة الاعمال".

وكذلك دراسة(Dobler,2003) التي القت الضوء علي مدي اهمية وجود نظام مبكر لاكتشاف المخاطر ومدي تأثير ذلك علي مقدرة الشركة علي تحقيق اهدافها, وهو الامر الذي ادي نشأة دور جديد وهو المراجعة علي الخطر, مما يتطلب من مجلس الادارة اتخاذ الاجراءات الملائمة لاستخدام النظام المبكر لاكتشاف المخاطر.

ولقد قام معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة بإصدار بيان يعرض عدة طرق يمكن للمراجع الداخلي استخدامها وفقاً لمدي امكانية الاعتماد علي عمليات ادارة المخاطر وعلي درجة التغيير التنظيمي فضلا عن مستوي النضج في ادارة المخاطر (عقدة, 2005, ص ص 51-66)

وقد اوضح معهد المراجعين الداخليين ان من اهم الخدمات التي يقوم بها المراجع الداخلي في مجال ادارة المخاطر في المنشأة وهي: (IIA,2004)

- التأكيد علي عملية ادارة المخاطر.
- التأكيد علي ان المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح.
- تحديد المخاطر او الاحداث.
- تقييم تقارير المخاطر الرئيسية ومراجعتها.

كما قام كل من (Matyjewicz& Darcangelo,2004) بمحاولة دمج وظيفة المراجعة الداخلية مع ادارة الوحدة للخطر واطلق علي هذا المدخل المراجعة علي اساس ادارة مخاطر المشروع والتي تتضمن مجموعة من الخطوات:

- تحديد وتوصيل أهداف المنشأة.
- تحديد درجة تحمل المنشأة للمخاطر.
- تصميم اطار ملائم لإدارة الوحدة للمخاطر .
- تحديد المخاطر او الاحداث التي تمنع الادارة من تحقيق اهدافها.
- تقييم تأثير واحتمال ظهور المخاطر .
- انتقاء وتنفيذ رد الفعل تجاه المخاطر .
- تنفيذ الرقابة والانشطة الأخرى التي تقوم بتخفيف اثار المخاطر.
- توفير معلومات عن المخاطر وتوصلها بصورة ملائمة الي جميع المستويات داخل المنشأة.
- توفير تأكيدات واستشارات مستقلة وموضوعية.

وقد اكدت الدراسة أن المراجع الداخلي يمكنه تقديم كل من الخدمات التأكيدية والاستشارية بشرط توافر الشروط التي حددها معهد المراجعين الداخليين وذلك بغية عدم التأثير علي استقلاله والتي تمثلت في:

1- لابد ان يكون واضحا ان الادارة هي المسؤولة عن ادارة المخاطر.

2- لابد من توثيق طبيعة مسئولية المراجع الداخلي وان يتم الموافقة عليها من لجنة المراجعة.

3- لا ينبغي علي المراجع الداخلي ادارة أي مخاطر بدلا من الادارة.

4- ينبغي علي المراجعة الداخلية تقديم الدعم للإدارة في اتخاذ قراراتها, ولكن لا تقوم باتخاذ قرارات ادارة المخاطر بنفسها.

كما اوضحت دراسة(ECIIA,2005) مدي مساهمة الممارسة الجيدة للمراجعة الداخلية في تطبيق اليات حكومة الشركات وانشطة ادارة المخاطر فعالية في المنشآت المختلفة , وتوضيح العلاقة بين المراجعين الداخليين والاطراف الأخرى داخل المنشأة, وان دور ادارة المخاطر يتمثل في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقييمها, وتحديد هل المخاطر موجودة في المستوي المقبول ام لا؟ فاذا لم تكن كذلك فلابد ان تعمل ادارة المخاطر علي تدنية المخاطر حتي تصل الي المستوي المقبول وتسجيل ذلك.

كما يتمثل دور المراجعة الداخلية في امداد كل من مجلس الادارة ولجنة المراجعة بتأكيد موضوعي بان برنامج عمل ادارة المخاطر يعمل بفاعلية وان المخاطر التي يتم تحددها يتم تدنيتها الي المستوي المقبول, كما تقوم المراجعة الداخلية باستثمار وقتها وجهودها في الانشطة الاستشارية التي تدعم وتساعد ادارة المخاطر حتي تؤدي انشطتها بكفاءة وفعالية وهو الامر الذي يتطلب ان يكون لدي المنشأة هيكل رقابة داخلية يساعد ادارة المخاطر ويدعمها.

وقد حاول ROSA معرفة مشكلات تطبيق نظام ادارة مخاطر المشروع وأهمية التعاون بين كل من المراجع الداخلي ومديري الخطر للتغلب علي مشكلات تطبيق نظام ادارة مخاطر المشروع(ROSA,2007)

وقد توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها أنه يجب ان يقوم المراجع الداخلي – في اطار عمله مع مديري الخطر بتقييم مدي دقة التقارير عن ادارة مخاطر المشروع وتقديم مقترحات مستقلة وذات قيمة اضافية للإدارة, كما يمكن ان يقدم ايضاً تحذيرات للإدارة عن التحديات التي قد تسبب في تأخير وتكلفة مرتفعة لتنفيذ برنامج ادارة المخاطر, كما يجب ان يكون المدخل المتبع في تنفيذ ادارة مخاطر المشروع موجه من(اعلي الي اسفل) بحيث يكون كبار التنفيذيين في المنشأة مهتمين بتحديد المخاطر المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للمنشاة ككل هذا من ناحيه, كما انه من الناحية الأخرى يمكن للمراجع الداخلي انن يساعد المراجع الخارجي في الوقوف علي امكانية الاعتماد علي نتائج ادارة المخاطر لأغراض تخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة .

كما اوضحت دراسة(Regan,2008) أن الدور الجديد للمراجعة الداخلية في ادارة المخاطر يتمثل في:

1- استخدام تقديرات الخطر لتطوير خطة المراجعة .
2- المساعدة في تحديد نوع الرقابة التي يجب تصممها من اجل تدنية المخاطر والعمل علي تقييم كفاءة وفعالية ادارة المخاطر من خلال تقدير هل المخاطر التي في استراتيجية العمل يتم تحددها وترتبها علي حسب اهميتها.
3- التأكد من ان ادارة المنشأة ولجنة المراجعة قد حددت المستوي المقبول من المخاطر .

4- ضمان ان الرقابة تصمم من اجل تدنية المخاطر الي المستويات التي تعتبر مقبولة من قبل كل من الادارة ولجنة المراجعة.

5- الرقابة والتقييم الدوري لإدارة المخاطر, والعمل علي إمداد لجنة المراجعة بتقارير عن نتائج عملية إدارة المخاطر.

9/2 القيمة المضافة لدور المراجعة الداخلية الجديد في مساعدة ادارات المنشآت ولجان إدارة المخاطر علي تفعيل عملية إدارة المخاطر

اكدت العديد من الدراسات علي ضرورة تطوير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية واهمية الاتجاه نحو التركيز علي اضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها, كما اكدت هذه الدراسات علي اهمية الدور الجديد للمراجعة الداخلية في تحسين فعالية ادارة المخاطر ونظم الرقابة والحكومة, وتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية والفحص والتقييم(Arena&Azzone,2005, De Beelde,2006, Ernst& Young,2008)

كما يوكد احد الكتاب علي الدور الحيوي الذي يلعبه المراجعة الداخلية في تعزيز وتدعيم ادارة المخاطر وحوكمة الشركات, من خلال التأكيد علي تعريف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقوم بالمساعدة في تحقيق وإنجاز الاهداف للمنظمات وإضافة قيمة من خلال وجود مدخل انضباطي منظم لتقييم فاعلية كل من إدارة المخاطر وهيكل الرقابة الداخلية وعملية حوكمة الشركات(CROWE,2005).

كما توصلت دراسة(Verschoor,2002) الي مقدرة المراجعة علي اضافة قيمة في مجال تحسين وتطوير عمليات إدارة المخاطر.

ومما سبق يتضح للباحثة اهمية إيجاد إطار عام لتطوير فعالية دور المراجعة الداخلية في خلق القيمة, وان وضع المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة يتحدد في ضوء عدة عوامل وهي:

- طبيعة العلاق بين فريق المراجعة الداخلية وإدارة المنشأة ومدي الدعم والاعتراف من قبل الادارة العليا لنشاط المراجعة الداخلية علي اساس المخاطر.
- مدي مساهمة المراجعة الداخلية في ادارة وتقييم المخاطر, وذلك في وجود اطار تقييمي لإدارة المخاطر بالمنشأة.
- مدي قناعة موظفي المنشأة علي اختلاف مستوياتهم بدور المراجعة عي اساس المخاطر في خلق قيمة للمنشأة.

المبحث الثالث

دور المراجعة الداخلية في عملية الادارة الشاملة للمخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصاً لمساهمتها

في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرتها على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر، ونظراً لأن هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون أبسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة . ولكن تعددها ليس بالضرورة أن يكون له انعكاس اً إيجابياً على الاقتصاد المحلي وخاصة إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة وبالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة في هذا النوع من المنشآت فسوف ينعكس ذلك سلبياً على كفاءة أدائها وبالتالي يؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وتصبح عائقاً اقتصادياً قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة وزيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى(الشويخى، 2019 ؛ ابراهيم، 2018 .)

وتعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها . لقد شكل تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية وإبراز الجوانب النظرية المحددة لهذه المنشآت إضافة إلى تحديد بعض المفاهيم والخصائص التي تخصها (Swaber and A bdillahi,2015; Al-Said and Zaki,2013) .

1/3 مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تنتمي إليها مختلف الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية محلياً ودولياً، حيث يختلف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدرتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومرحلة النمو التي بلغتها تلك الدول . ولم يتم التوصل الي تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخري صعوبة اختيار المعيار الذي علي أساسه يتم التمييز بين المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتفاوت التطور والتكنولوجيا في مختلف الدول، لذلك يختلف تعريف هذه المنشآت من بلد لأخر تبعاً لدرجة النمو الذي بلغته الدولة, المنشآت التي تعتبر صغيرة في أمريكا مثلا قد تعتبر كبيرة في دولة نامية، كما أنه داخل الدولة الواحدة يختلف تقييم المنشأة بحسب الحالة التي يمر بها اقتصادها، بمعني أن المنشآت التي كانت كبيرة في مرحلة ما يمكن أن تصنف ضمن المنشآت الصغيرة في مرحلة نمو أخري(**الروبي،2016, حماد,2002 , Rossouw,2009**)

هناك عدد كبير من التعريفات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد أوضح معيار المراجعة المصري

(1005) الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة بأنه من غير الممكن اعطاء تعريف مناسب

للمنشأة الصغيرة في سياق كمي فقط مثل مجموع الايراد أو عدد العاملين أو مجموع الميزانية، ولكن يجب وضع الخصائص النوعية في الاعتبار وتحقيقاً لذلك فالمنشأة

الصغيرة يجب أن تتصف بما يلي؛ تركز الملكية والادارة في عدد قليل من الأفراد غالباً يكون شخص واحد، توافر خاصية واحدة علي الأقل من الخصائص التالية، مصادر قليلة للدخل، سجلات بسيطة وغير معقدة، رقابة داخلية محدودة. وفي يوليو 2009 م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) معياراً خاصاً بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) وقد عرفها بأنها: تلك المنشآت التي ليس لها مسؤولية عامة قياساً مع الشركات المساهمة العامة، كما أنها تقوم بنشر قوائمها المالية للمستخدمين الخارجيين (حسن، 2018 ؛ القصاص، 2010).

2/3 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية:

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء كانت متقدمة أو نامية لما

تتميز به من قدرة عالية على محاربة البطالة ووسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص وتتمثل أهمية تلك المنشآت فيما يلي:

-تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في مواجهة تقلبات الظروف الاقتصادية والقدرة على التكيف مع المتغيرات ولاسيما مواكبة أذواق المستهلكين، وسياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل، وسهولة التأسيس نتيجة انخفاض حجم رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وسهولة إجراءات إنشائها.

-أداة فاعلة في توسيع القاعدة الانتاجية عند تطبيق دعم الصادرات واحلال الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات وخاصة

في الدول النامية، ونشر القيم الصناعية الإيجابية التي تشجع المفاهيم التالية؛ إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

–قدرة المنشآت الصغيرة علي توفير فرص عمل ومحاربة البطالة والمشاركة في الإضافة على الاقتصاد القومي، واستيعاب التخصصات المختلفة، والقدرة علي الانتشار الجغرافي.

- إعادة التوازن للأسواق من خلال قيام تلك المنشآت بإنتاج سلع وخدمات تشبه في بعض الأحيان أو تقترب من جودة المنتجات التي تقدم عن طريق المؤسسات الكبيرة.
- رفع المستوي المعيشي للمواطنين من خلال اعتماد تلك المنشآت علي الأيدي العاملة في المناطق التي تتواجد بها.تفتح تلك المميزات التي تتمتع بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة نافذة للدولة من خلال أجهزتها المعنية لمراجعة القوانين والسياسات لمواجهة تلك التحديات وتقديم الدعم المادي وتوفير فرص التمويل لتلك المنشآت بما يتناسب مع مستوى المخاطر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقديم التمويل لتلك المنشآت(الأسرج2017 ؛ الروبي، 2016)

3/3 الخصائص النوعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص من أهمها:

- **لا تخضع للمساءلة العامة:** ميز مجلس معايير المحاسبة الدولي(ASB) المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تخضع لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة (IFRS for SME)

بأنها المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة . وتخضع المنشأة للمساءلة العامة إذا كانت تملك أصولا ذات صفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الأطراف مثل البنوك والمؤسسات المصرفية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المشترك، وتتداول أسهمها وحقوق الملكية لها وأدوات الدين في سوق المال.

- **رقابة داخلية محدودة:** يحتل المدير/ المالك مركز قيادي في المنشأة الصغيرة يسمح له بممارسة الرقابة الداخلية المباشرة واتخاذ جميع القرارات المؤثرة، والقدرة علي التدخل في أي وقت لضمان الاستجابة الملائمة للظروف المتغيرة ، إلا أن تدخل المدير/ المالك غالبا ما قد يسفر عنه إساءة استغلال مركزه بالمنشأة وإحداث تأثير عكسي علي بيئة الرقابة الداخلية يترتب عنه مخاطر الغش والتدليس وأخطاء التحريف الهام الجوهرية في القوائم المالية.
- **ترتكز الملكية والادارة في يد شخص منفرد المدير/ المالك:** عادة ما يمتلك المنشأة الصغيرة عدد قليل من الملاك، وغالباً ما يكون مالك واحد، وفي أغلب الحالات يكون مشتركاً يومياً في إدارة المنشأة بشكل مباشر يعرف بالمدير/ المالك.
- **سجلات غير معقدة** : حفظ السجلات لدي المنشآت الصغيرة مهمة صعبة مما – يؤدي الي خطر أكبر وهو إمكانية أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو غير مكتملة، وغالبا ما يكون المدير/ المالك بحاجة الى مساعدة مصدر خارجي لتسجيل بعض أو جميع المعاملات .

- **مصادر قليلة الدخل، ذات حصة سوقية محدودة:** يكون للمنشآت الصغيرة مدي محدود من المنتجات أو الخدمات وتعمل من خلال خط انتاجي واحد أو عدد منافذ بيعية محدودة, صعوبة الأعمال التسويقية وارتفاع تكلفتها، وعدم القدرة علي تحمل تلك التكاليف (زيدان وأخرون، 2018 ؛ الروبي، 2016).

3 /4 التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

علي الرغم من مميزات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، ومن أبرزها:

- ضعف القدرة على المنافسة والتأثير في السوق، لضيق الامكانيات ونقص المعلومات، وتعدد الإجراءات الحكومية وطول الفترة الزمنية لاستخراج المستندات الرسمية لمزاولة النشاط مما يدفع البعض للعمل بدون مستندات بشكل يؤدي الي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المنشآت الصغيرة الغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالمنشآت الكبيرة، المنشآت الصغيرة لديها مشاكل في التعامل مع البنوك تمثلت في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصروفات الادارية. بالإضافة الي ارتفاع درجة مخاطر التمويل نظراً لعدم الضمانات الكافية لمنح الائتمان.
- تعدد جهات الاشراف والاختصاص وتعدد النواحي الادارية والاجراءات التنظيمية.

وتري الباحثة ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل مصر تواجهه تحديات عديدة من أهمها:

- كيفية مواكبة المعايير المهنية والأنظمة الجديدة: تواجه تلك المؤسسات ضغوط نحو تقليل الرسوم والأتعاب كأحد المؤثرات السلبية علي العلاقة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المنشآت وذلك لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية اللازمة، ولعدم خبرتهم في هذا المجال.
- تعدد طرق القياس المحاسبي وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلائم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- الإخلال بمبدأ الوحدة المحاسبية وعدم الفصل بين الذمة المالية الخاصة بصاحب المنشأة والذمة المالية الخاصة بالمنشأة.
- تعدد وتنوع المشاكل الضريبية في ظل التعديل الجديد الذي لحق بسعر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القانون الجديد والذي لا يتناسب مع ما يتسم به النشاط الصناعي من عنصر المخاطرة
- وتعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى عدم إمساك دفاتر منتظمة بل وتضارب نتائجها.
- عدم الوعي والتأهيل المناسب ونقص المعلومات من السوق وتنظيم العلاقات مع الجهات الأخرى، بالإضافة الي عدم وجود تكامل بين الصناعات الصغيرة والكبيرة نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات عن تلك المنشآت

الصغيرة وقنوات للاتصال نتيجة ضعف الامكانيات التسويقية لدي تلك المنشآت.

- تستخدم المنشآت الصغيرة في مصر تكنولوجيا تقليدية بسيطة تفى باحتياجات الطلب المحلى.
- العجز فى القدرات الادارية والتنظيمية، عدم تطبيق قواعد النظام المحاسبي فى إدارة النشاط، وعجز مصادر التمويل الداخلية للمشروع و الارتفاع في مخاطر الاستثمار، العقبات التسويقية، مشكلات نقص العمالة المدربة والمؤهلة، والمشكلات الادارية، صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة.

5/3 أساليب ومقترحات دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر:

هناك بعض الأساليب لدعم وتطوير المنشآت المتوسطة وزيادة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهمها:

- منح المنشآت المتوسطة حوافز ضريبية أو إعفائها نهائيا سواء كانت في المدينة أو مناطق الريف لتشجيعها ودعمها، خلق بيئة تساعد علي العمل في المنشآت المتوسطة وتنشيط التجارة والصادرات تحت إدارة الحكومة.
- تقديم الخدمات التمويلية للمنشآت المتوسطة عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض وزيادة مدة سداد القروض، تفعيل القوانين الخاصة بالمنشآت المتوسطة ومنها مشاركة هذه المنشآت في المناقصات الحكومية، إتاحة فرص لتدريب أصحاب المنشآت المتوسطة لتطوير وتنمية المها ا رت

الإدارية والفنية، تشجيع البحث العلمي لنمو وتطوير التجارة الخارجية والوصول بمنتجات المنشآت المتوسطة للأسواق العالمية.

- إنشاء جهاز حكومي يقوم بالإشراف على المنشآت المتوسطة ومتابعتها بغرض إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال التنمية، تشجيع الشركات الداعمة للمنشآت المتوسطة بالإضافة إلى توفير طرق لضمان سهولة حصول المنشآت على القروض.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال، البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال إجراءات ميسرة للحصول علي التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي مع تقديم الدعم الفني والاداري والتمويل لهم.

(احمد,2018 ؛ زيدان واخرون ,2018؛ Egyptain Banking Institute,2010)

6/3 المخاطر التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتعرض المراجع لمجموعة من المخاطر إثناء قيامة بعملية المراجعة لان المراجع لا يمكنه بطبيعة الحال إن يكشف عن كافة التحريفات والمخالفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية وبعض هذه المخاطر يرتبط بالمنشاة محل المراجعة والبعض الأخر يرتبط بالمراجع في حد ذاته كما إن بعض المخاطر يرتبط بطبيعة عملية المراجعة, وتتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المخاطر ومن أهمها ما يلي:

1/6/3 الخطر الملازم:

يطلق عليه أحيانا الخطر الطبيعي أو الخطر الحتمي أو الفطري أو الخطر الموروث وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه قابلية أو حساسية رصيد حساب معين ونوع معين من العمليات لخطاء يكون جوهريا ومؤشرا إذا اجتمع مع خطاء أخر في أرصدة حسابات أخري وذلك في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة الداخلية ويتمثل هذا الخطر في قابلية القوائم المالية للتحريف وللخطاء الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ويتم تحديد هذا الخطر دون الرقابة الداخلية لأنه سوف يتم تحديد خطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل ويرتبط الخطر الملازم بعلاقة طرديه مع أدلة الإثبات حيث انه كلما زاد الخطر الملازم كلما احتاج المراجع إلى جمع اكبر قدر من أدلة الإثبات وهذ يتطلب مراجع ذو خبرة عالية(الصباغ,2004).

أما العوامل المؤثرة في تقدير درجة الخطر الملازم فهي مدى وجود الأخطاء المادية والجوهرية والمخالفات التي يتم اكتشافها خلال المراجعات للسنوات السابقة وكذلك الاتجاه العام التي تأخذه تلك الأخطاء الجوهرية وكذلك خبرة ودرجة التأهيل لموظفي العميل ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة وكذلك طبيعة أعمال المنشاة محل المراجعة ودرجة تعقد المعاملات والتي قد تودي إلي معالجات خاطئة بالإضافة إلي نوعية المخزون للمنشاة محل المراجعة ومدي صعوبة تقييمه وجرده بشكل دقيق وأخيرا مدى تفهم المراجع للسياسات والإجراءات الرقابية للمنشاة ودرجة التي تساعده علي فهم نوعية الأخطاء المتوقع حدوثها واكتشافها مما يؤدي إلي أجراء اختبارات ذات فاعلية

2/6/3 خطر الرقابة الداخلية:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين خطر الرقابة بأنه فشل اجراءات لرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف خطاء في رصيد حساب أو نوع معين من العمليات في الوقت المناسب بحيث يكون هذا الخطاء جوهريا إذا اجتمع مع خطاء في أرصدة حسابات أخرى(حماد,2004) . دكتور سوسن

ويعرف خطر الرقابة كذلك بأنه الخطر الناتج عن فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء التي قد توجد في رصيد معين أو عملية معينة. وينظر إلى خطر الرقابة على انه تقرير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعالة في منع أو كشف التحريفات، وخطر الرقابة يرتبط بعلاقة طردية مع أدلة الإثبات. فكلما قل خطر الرقابة قلت أدلة الإثبات، ولتقدير خطر الرقابة فان المراجع عليه أن يلم إلمام كافي بإجراءات الرقابة الداخلية داخل المنشأة وتقييم عملية تنفيذ إجراءات الرقابة ثم اختبار مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة داخل

المنشأة محل المراجعة.

3/6/3 خطر الاكتشاف:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين خطر الاكتشاف بأنه الخطر من أن إجراءات المراجعة قد تودي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطاء في الأرصدة أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطاء موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع خطاء في أرصدة أخرى أو نوع أخر من العمليات.

وتعرف كذلك على انها المخاطر الناتجة عن أخطاء البيانات والتي لا يمكن ان يكتشفها المراجع عند قيامة بالإجراءات التفصيلية والتي تكون موجودة في رصيد الحساب التي يمكن ان تكون مادية .

كما عرفت على انها المخاطر الناتجة عن احتمال فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية وهي تتجاوز النسبة المسموح بها. وبالتالي ينتج هذا الخطر من فشل إجراءات المراجعة في توفير دليل على وجود أخطاء جوهرية وقعت بالفعل عند تشغيل البيانات المحاسبية خلال النظام المحاسبي للعميل ولم تمنع أو تكتشف

وتصحح عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، ويطلق أحيانا على هذا الخطر بخطر بيتا.

وقد تنتج مخاطر الاكتشاف سواء عند اتباع اسلوب المراجعة الاختبارية او اسلوب المراجعة التفصيلية ،ويتم تحليل مخاطر الاكتشاف الي : مخطر المعاينة و مخاطر عدم المعاينة.

4/6/3 مخاطر اعمال العميل

يتطلب قرار مراقب الحسابات لقبول عميل جديد ضرورة حصول مراقب الحسابات علي معلومات عن طبيعة اعمال العميل ، و البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها لتحديد المخاطر المرتبطة باداء مهام عملية المراجعة ، وذلك بهدف تحديد إمكانية قبول العميل ، و طبيعة و مدي توقيت اختبارات المراجعة.

ويعرف(فتيحة,2010) مخاطر اعمال العميل بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال تعرض منشاة العميل لعوامل تؤثر بصورة سلبية علي استمرار وربحية وسمعة منشاة العميل.

وقد أوضحت دراسة(ماجى, 2014) أن مخاطر اعمال العميل هي المخاطر المرتبطة بأعمال المنشاة ، والتي قد يؤدي تحققها الي وقوع خسائر بالمنشاة ، وبالتالي يجب علي المراجع الحصول علي المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مدى قدرة المنشاة علي تحقيق اهدافها ، فكلما كانت المخاطر التي تهدد المنشاة داخلياً او خارجياً مرتفعة كلما اثر ذلك بالسلب علي قدرتها علي الاستمرار في النشاط و تحقيق الارباح ، وما قد يترتب

علي ذلك من زيادة درجة المخاطر التي يتعرض لها المراجع

5/6/3 مخاطر التقاضي

يعتبر رأي المراجع عن القوائم المالية موضع ثقة جميع الأطراف المعنية بالمنشاة ويستندون إلية في اتخاذ قراراتهم لذا تعد مخاطر ابداء المراجع لرأي غير سليم عن القوائم المالية محل المراجعة (مخاطر مهنة المراجعة) من اكثر المخاطر التي تهدد استقرار المهنة وهو خطر تعرض مهنة المراجعة لعد الاستمرارية او الضرر بسبب ما قد يواجه من دعاوي قضائية.

كما عرف(فتيحة,2010) مخاطر مهنة مراجع الحسابات علي انها "المخاطر الناتجة من احتمال المراجع لخسارة تتمثل في عدم حصوله علي اتعاب أو الإضرار بالسمعة بسبب المنازعات القضائية والاثر السلبي علي ربحية اعماله ، وذلك حتي ولو كان ملتزماً بالمعايير المهنية "

وفي ضوء ما سبق تري الباحثة ان المراجع مطالب بادراك مخاطر المراجعة لان عدم الإدراك لهذه المخاطر سوف يؤدى إلى إصدار تقرير على القوائم المالية بشكل غير الصحيح مما ينتج عنه إلحاق الضرر بمستخدمي تقرير المراجع والقوائم المالية

وينتج عنه كذلك تحمل المراجع لمسؤولية مدنية ينتج عنها تعويض المتضررين عن الأضرار التي قد تلحق بهم.

7/3 مراحل المراجعة الداخلية في عملية الادارة الشاملة للمخاطر في المشروعات الصغيرة

تعد المراجعة علي اساس المخاطر أحد الاضافات الحديثة التي تساهم في العمل علي تحقيق أهداف المشرعات الصغيرة والمتوسطة, وذلك من خلال دعم المراجع لجميع مراحل إدارة التي تعرض لها المشروعات من أهم هذه المراحل ما يلي(الروبي, ص 654, 2018):

1/7/3 مرحلة تقييم المخاطر: وفي هذه المرحلة يتم تقييم الاحداث التي من شانها ظهر ما يسبب مخاطر النشاط كتقييم اولي للكشف عن علاقة التبعية بين اهداف المنشأة ومخاطر النشاط المحتملة التي تهدد تحققها, والتعرف علي ما اذا كان هناك قدرة علي الامتثال للاعتبارات الاخلاقية والسلوكية, ومدي توافر الموارد, الكفاءة, الالتزام بالوقت, درجة نزاهة الادارة, تقييم نظام الرقابة الداخلية, موقف المنشأة من القوانين واللوائح, المنازعات القانونية التي قد تؤثر علي عملية المراجعة.

وتصنف المخاطر المحتملة حسب علاقتها بالأهداف الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الي ما يلي:

- **مخاطر استراتيجية:** وترتبط هذه المخاطر بالتغيرات في البيئة التنافسية والصناعية, طلبات العملاء, خطر السمعة, خطر المنافسة.
- **المخاطر التشغيلية:** وتتمثل في المخاطر غير المالية مثل خطر انخفاض جودة المنتج, عدم الاستخدام الكفء والفعال لموارد المنشأة,

المخاطر الفنية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة, مخاطر نقص العمالة الماهرة.

- **المخاطر المالية:** كخطر الائتمان, خطر السيولة, خطر التدفقات النقدية, خطر عدم القدرة علي سداد الالتزامات' مخاطر التضخم, مخاطر قلة مصادر التمويل.

2/7/3 مرحلة الاستجابة للمخاطر:

بعد تقييم المخاطر تقوم الادارة بتحديد كيفية الاستجابة لها، ويشمل ذلك تجنب المخاطر والحد منها، أو مشاركتها، أو قبولها. وتقوم الادارة بتقييم احتمالية المخاطر والاثار المترتبة عليها، فضلاً عن التكاليف والفوائد التي تنتج عنها، ويوجد أربع طرق لمواجهة المخاطر ومعالجتها وهي تجنب الخطر و قبول الخطر و تقليل الخطر ومشاركة الخطر.

3/7/3 مرحلة إعداد التقارير:

في نهاية عملية المراجعة يقوم المراجع بإعداد تقريره النهائي للمنشأة محل المراجعة, ويمثل هذا التقرير المنتج المادي الاساسي للمراجعة, فمن المهم أن يوفر كافة المعلومات اللازمة للمستخدمين, وهناك عدة معايير للتقرير

وهي :

- يجب اصدار تقرير كتاني موقع علية يحتوي علي كل النتائج النهائية للمراجعة.
- يجب ان تكون التقارير موضوعية, واضحة, مختصرة, بناءة, ومعدة في الوقت المناسب.

- يجب ان يوضح التقرير غرض ومجال ونتائج المراجعة, ويتضمن الراي الفني للمراجع.
- يمكن ان يتضمن التقرير اية توصيات تشير الي اقتراح تحسينات او تعترف بالاداء الجيد للعاملين, او تقترح الاجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها في مواطن معينة.
- يجب توقيع التقرير النهائي من رئيس قسم المراجعة قبل اصداره, وعلية أن يقرر الي من يوجه اليهم التقرير.

المبحث الرابع

اثر استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تحسن جودة التقارير المالية .

1/4 تعريف جودة التقارير المالية

تعد الجودة من المفاهيم الرائجة في عصرنا الحالي, وتتنافس المؤسسات فيما بينها سواء كانت حكومية أو منظمات خاصة في تبني أساليب وطرق مختلفة للجودة من اجل كسب رضا العميل, ومرت الجودة كمفهوم بتطورات عديدة حيث بدأت من الفحص ومروراً بضمان الجودة وصولا إلى إدارة الجودة الشاملة، وفي الفترات اللاحقة ونتيجة لتطور مفهوم الجودة امتد الاهتمام لتطبيق الجودة ليشمل منظمات الخدمة المختلفة من شركات تأمين ومنشآت مالية و وحدات الإدارة العامة و وحدات الإدارة المحلية , والمشروعات الصغيرة والمتوسطة(السمرائي,2016, ص 31)

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية، فلا يوجد تعريف متفق علية, حيث غالباً ما يتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال تقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها، وبالتالي يختلف مفهوم الجودة باختلاف كل من احتياجات مستخدمي هذه التقارير، ووجهات نظر منتجي تلك التقارير, وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم جودة التقارير المالية:

أشارت دراسة (عبيد الله، 2005) إلى أن جودة التقارير المالية تتمثل في تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة هي جودة صياغة التقرير، وجودة محتوى التقرير، وجودة عرض التقرير.

كما أو ضحت دراسة (أبو الخير، 2007) أن هناك اتجاهين لتعريف جودة التقارير المالية؛ هما اتجاه منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات، الذى يركز على مدى منفعة مستخدمي التقارير المالية، واتجاه الحوكمة الذى يركز على تسهيل عمليات مراقبة واشراف أصحاب المصالح على أداء إدارات الشركات.

أما دراسة (ابراهيم، 2008) فقد عرفت جودة التقارير المالية على أنها ما تتسم بها تلك التقارير من شفافية و افصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والارباح المحققة والمتوقعة للشركة، بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

كما عرفها (حمدان، 2011) على أنها خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، و أن تعكس تلك التقارير صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، و بالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة.

ومن خلال التعريف السابقة تري الباحثة ان جودة التقارير المالية تتمثل في إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترة زمنية معينة.

وهناك عدة اطراف تؤثر وتتأثر بوظيفة اعداد التقارير المالية ومن اهمها ما يلي:

- **المستثمرون:** يهتم مقدمو رأس المال بالعائد وبالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار، أو البيع كما أن

المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال وربحيتهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم وتوفير فرص العمل.
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.
- **الحكومات ووكالتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي واحصاءات مشابهة.
- **الجمهور:** تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها، عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع

الموردين المحليين, ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات

والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع أنشطتها.

2/4 أهداف التقارير المالية

يتمثل الهدف الرئيسي من اعداد التقارير المالية فيما يلي :

– توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر ايجابياً على كفاءة الاسواق المالية وقرارات

الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد، ولا شك ان هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم

من الاطراف المرتبطة بالمنشأة (يوسف، ابراهيم، 2016 ، ص 1086 .)

– تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في اسواق أ رس المال وتزويدهم بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ويتم تقديمها الى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من اصحاب المصالح لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار.

– توفير معلومات مالية وغير مالية عن الوضع المالي ونتائج الاعمال، كما تظهر تلك البيانات نتائج

تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها

– تمثل اداة الاتصال الرئيسية بين الادارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم

بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم انشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها .

– تعمل على تعزيز الكفاءة الكلية للسوق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الحالة الحقيقية للاقتصاد في الوقت المناسب لتجنب حدوث تأخر الاستجابة وحدوث حالة من الركود.

ولكي تتحقق جودة التقارير المالية لا بد من تحقيق التالي: (سعد الدين,2008)

1. **جودة صياغة التقرير:** توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.

2. **جودة محتوى التقرير:** وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

3–جودة عرض التقرير: سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

3/4 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.

هناك العديد من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية من أهمها(جاب الله,2021,ص 594):

1/3/4 المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات

تعتبر معايير المحاسبة المطبقة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية (قرابيل،2018,ص191)

فالمعايير هي التي تحدد القواعد التي تتم بها عمليات القياس والعرض والافصاح لعمليات الشركة وللأحداث المالية ولأدائها ومركزها المالي، فأي قصور في تلك المعايير سوف يؤدي الى قصور في جودة التقارير المالية، ولذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تؤدي الى انتاج تقارير مالية تقيس وتفصح عن الاحداث المالية بكل صدق وتكون معبرة بشكل دقيق عن الأحداث المالية وعن المركز المالي للشركة(على، 2013 ، ص, 7).

2/3/4 العوامل النظامية:

يتأثر التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) الى حد كبير بالعوامل النظامية الموجودة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فتلك العوامل النظامية هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة، وقد يؤدي ذلك الى اختلاف تطبيق تلك المعايير من دولة لأخرى، وينتج عن تلك الاختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فهذه العوامل النظامية هي التي تحدد بشكل كبير مسئوليات معدي التقارير المالية ومسئوليات المراجعين تجاه الاطراف المستفيدة من هذه التقارير(على، 2013، ص, 81)

3/3/4 دوافع الادارة

نلاحظ أن معظم الفضائح المالية وعمليات الاحتيال والتلاعب التي يتم ارتكابها في البيانات المحاسبية تتم من قبل الادارة، واستخدموا لارتكاب هذه الافعال العديد من الطرق وقدموا معلومات مضللة

(Rahman and Hasan,2019,P13), وتعد المرونة في استخدام البدائل المحاسبية ، والتقديرات المحاسبية المتاحة، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية فرص متاحة امام الادارة لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها واهدافها الشخصية على حساب أصحاب المصالح، وهو ما يقلل من جودة التقارير المالية(مليجي، 2014 ، ص9). فالدوافع الادارية عامل مهم ومؤثر في جودة التقارير المالية، فالإدارة ترغب في المقام الاول الى تعظيم منافعها الشخصية(محمد، 2016، ص 90).

4/3/4 المراجعة الخارجية

لابد من التحقق من صحة التقارير المالية المعدة بواسطة الادارة وتقييم مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع الاقتصادي ونتائج الاعمال والمركز المالي للشركة بشكل سليم، ويتم هذا التحقق عن طريق الاستعانة بالمراجع الخارجي لما يمتلكه من خبرات ومهارات تمكنه من القيام بهذه المهمة(محمد، 2015 ، ص192) . حيث أن جودة عملية المراجعة وكفاءة واستقلال المراجع الخارجي تحد من التلاعب في التقارير المالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس ايجابياً على جودة التقارير المالية(قاسم، 2017 ، ص 119)

5/3/4 الحوكمة

ان تفعيل الحوكمة يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها (فراج، 2010 ، ص154) ان الالتزام بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات سوف يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية(ملو العين، مليجي، 2012 ، ص135). حيث اشارت العديد من الدراسات الى أن هناك تأثيراً ايجابياً لآليات الحوكمة على زيادة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية(الطويل، 2016 ، ص298) . حيث ان حوكمة الشركات تسعى الى تحقيق توزيع في السلطات والمسئوليات بين الاطراف ذوي العلاقة والاطراف الاخرى التي تزاول اعمالها من خلال المنشأة في محاولة لمنع التجاوزات، وذلك بوضع الضوابط التي تحكم اداء كل طرف داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة، وان أحد اهداف تطبيق حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية(على، 2016 ،ص 73)

6/3/4 هيكل الملكية

إن طبيعة ملكية الشركات في الوقت الراهن وخاصة الشركات المساهمة والتي يكون بها انفصال في الملكية عن الادارة، أدت الى ظهور مشاكل عديدة يطلق عليها مشاكل الوكالة، تلك المشاكل تتركز في ان الادارة تسعى الى تحقيق مصالحها ولو على حساب الملاك وحملة الاسهم، حيث تستخدم صلاحيتها في تحقيق منفعتها الشخصية (على، 2016 ، ص 72).

7/3/4 أخلاقيات الأعمال

أصبحت الصلة بين الأخلاقيات ونجاح الأعمال أكثر وضوحاً، حيث تم إدراك أن الشركات يجب أن تتماشى مع اهتماما ت المجتمع(المسئولية الاجتماعية)إذا أرادت

النجاح في مواجهة المنافسة والاستمرار في النمو والازدهار، فالشركات الناجحة تعمل على دمج أخلاقيات الأعمال في عملية صنع القرارات وجميع الجوانب الاستراتيجية والالتزام الأخلاقي ضروري لاستمرار الاعمال التجارية، كما أن الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الاخلاقي تعكس تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية أفضل، كما تعكس جودة التقارير المالية المفصح عنها(خليل، 2018 ، ص34) , فالإجراءات غير الاخلاقية التي تقوم بها الادارة غالباً لا تؤدي الى انتهاك القوانين، فعادةً ما يسمح القانون بمستوى معين من المرونة عند القيام بعملية اعداد التقارير المالية، وهذه هي الفرصة المتاحة امام الادارة

لارتكاب الاعمال غير الاخلاقية، وتعول الشركات هنا على الجانب الاخلاقي، فالالتزام الاخلاقي يؤثر على الطريقة التي تدار بها الشركة (Choi and Pae, 2011, p405) .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن العوامل السابقة تؤثر في جودة التقارير المالية مجتمعة أو منفردة، كما أن التقارير المالية ذات الجودة العالية هي منتج ذو أهمية لكافة الاطراف، ولن يتحقق الا بتضافر جهود كل الاطراف المعنية بتلك التقارير.

4/4 دور إدارة المراجعة علي اساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ستقوم الباحثة في هذا الجزء باستعراض بعض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث لبيان

العلاقة بينهم، حيث أن هناك عدة دراسات عربية وأجنبية تناولت هذه العلاقة مثل دراسة(مليجي، 2013)

والتي توصلت الى وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وادارة

الأرباح في شركات المساهمة السعودية وبالتالي تتفق مع نتائج د دراسة(شابون، 2016) ، كما توصلت دراسة (Lin, et al,2011)) أن انشطة المراجعة أكثر قدرة على منع الاخطاء بالقوائم المالية، وذلك بالمقارنة بقدرتها على اكتشافها، وأن هناك علاقة إيجابية بين جودة وظيفة المراجعة علي اساس المخاطر وجودة الأرباح، كما أن قدرة المراجعين الخارجيين في الكشف عن الأخطاء في القوائم المالية تزيد عندما يتم تنسيق جهودهم مع إدارة المراجعة الداخلية.

كما اشارت دراسة (Mohamed, et al., 2012) الى ان كفاءة المراجعة الداخلية تساعد في تحقيق

كفاء عملية المراجعة الخارجية في الشركة وتساعد في تقليل رسوم عملية المراجعة الخارجية، ودراسة

(حافظ, 2012) توصلت الى أن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في مشاركة الادارة في اختبار إجراءات الرقابة الداخلية، كما تم التوصل الى افتقار البيئة المصرية لقاعدة بيانا ت تنظم عمل المراجعين الداخليين، كما انتقدت عدم وجود معهد مصري للمراجعين الداخليين ينظم عمل مهنة المراجعة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تحسين أدائه، كما توصلت الي تزايد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة، ,وأظهرت دراسة (الجمال، تركي,2014) وجود أرتباط جودة المراجعة الداخلية عكسياً مع إدارة الأرباح، وقدرة المراجعة علي اساس المخاطر على اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المالي في القوائم المالية، وقد

أوصت الدراسة بضرورة العمل على استقلالية إدارة المراجعة علي اساس المخاطر والاهتمام بوظيفة المراجع الداخلي وزيادة الشفافية حولها.

واستهدفت دراسة (عبد الله ، 2020) تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال التطرق الى العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وتم إجرء الدراسة على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بجمهورية مصر العربية، الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن وجود مقياس متكامل لتحديد مستوي جودة التقارير المالية سوف يساهم في تقييم أداء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

كما تناولت دراسة (عباس ,2013) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وأظهرت نتائج هذا الدراسة أن هناك تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية كما أظهرت النتائج ان الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالإفصاح عن التغير في اتباع الطرق المحاسبية في اعداد التقارير المالية، وضرورة عقد ندوات وملتقيات لتثقيف معدي التقارير المالية بأهمية توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

كم استهدفت راسة (Gras-Gil et.al,2012) اجراء اختبار للعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وجودة التقارير المالية. واوضحت الدراسة على ان كثير من الجهات المحلية والدولية اكدت على اهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية وتوصلت الدراسة الى ان اشتراك وظيفة التدقيق الداخلي في مراجعة

القوائم المالية يؤدي الى تحسين في جودة تلك التقارير. كما استهدفت دراسة (شحاتة, 2020) وضع اطار لإسناد وًظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي خاصة في مجال إدارة المخاطر، بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتوصلت الدراسة الي بلورة المتطلبات اللازمة لاتخاذ إدارة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم لقرار إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، من خلال وضع إطار مقترح ينطوي علي خمس مراحل أساسية، وهى؛ تقييم وًظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، ودراسة وًتحليل المنافع والتكاليف الناجمة عن قرار إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، متابعة لجنة المراجعة لتنفيذ وأداء عملية إسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، تحديد استفادة الإدارة ًالمستقبلية من اسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، وإفصاح الوحدات الصغير ومتوسطة الحجم عن اسناد بعض أو كل أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية في مجال المخاطر. وأخيراً توصلت الدراسة إلى إمكانية التأثير الإيجابي لإفصاح إدارة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن اسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، على تحسين جودة تلك الوظيفة وهو ما ينعكس بالتبعية على ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

مما سبق وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، يمكن للباحثة القول بوجود تأثير لإدارة المراجعة علي اساس المخاطر

في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

النتائج والتوصيات ومراجع البحث

اولا : نتائج البحث

1- ضرورة اعتماد المراجعين الداخليين علي مدخل الادرة الشاملة للمخاطر مما يضيف قيمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- فعالية وظيفة المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة يتحدد في ضوء ثلاثة عوامل هي: العلاقة بين فريق المراجعة والادارة, مدي مساهمة فريق المراجعة في تقييم مخاطر المشروع, اقتناع الادارة والمتعاملين مع فريق المراجعة بدورها في خلق القيمة للمنشأه0

3- تلعب المراجعة علي اساس المخاطر دوراً حيوياً في عملية الحوكمة من خلال جعل مجلس الادارة والمراجعين الداخليين يهتمون بالخطر ومشاكل الرقابة وبتقييم فعالية إدارة المخاطر.

4- إمكانية تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية في كل من إدارة المخاطر وهياكل الرقابة وحوكمة الشركات مما يؤدي الي تحسين فعالية أداء هذه الانشطة.

5- التقارير المالية ذات الجودة العالية هي منتج ذو أهمية لكافة الاط ا رف، ولن يتحقق الا بتضافر جهود كل الاطراف المعنية بتلك التقارير.

6- – توجد علاقة معنوية ايجابية بين دو ادارة المراجعة علي اساس المخاطر وتحسين جودة التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- إن استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم مخاطر البيئة الداخلية والاستجابة لها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية.

8- إن استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم أنشطة الرقابة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية.

9- إن استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في تقييم نظام الافصاح المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية.

10- إن استخدام مدخل المراجعة علي اساس المخاطر في المراقبة والمتابعة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية

ثانياً: توصيات البحث

– لابد من إلزام الشركات المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة علي اساس المخاطر، والحفاظ على

موضوعية واستقلالية هذه الإدارة.

– ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات والتي من شأنها دعم استقلالية وموضوعية المراجعين

الداخليين.

–تفعيل دور لجان التدقيق الداخلية كونها تلعب دوا ر هاما ورئيسيا للقيام بنظام الرقابة الداخلية وتحقيق جودة التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والاشراف على نتائج الاعمال وتقديم التقارير الخاصة في المعوقات ونقاط الضعف التي تواجه القائمين على نظام الرقابة الداخلية.

–وضع برامج رقابية جيدة وفعالة واجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل ادارة الشركة لتقديم تقارير افضل عن نتائج الاعمال الخاصة بها.

–تقييم المخاطر التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة مستمرة من قبل قسم التدقيق الداخلي لتفادي تجاوز تلك الاخطار وخروج السيطرة عنها وبالتالي سيترتب عليها اثار على طبيعة العمل القائم داخل الشركة.

–أن تأخذ الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر مبدأ التكلفة والمنفعة عند قيامها بتقييم المخاطر بنظر الاعتبار فأن ارتفاع التكلفة الخاصة بتقييم المخاطر عن المنفعة فهي تعتبر معوق لنظام الرقابة الداخلية وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-اجراء دراسات على جودة التقارير المالية وربطها مع اخلاقيات العمل في الشركة للوصول الى تقارير تعكس طبيعة العمل داخل الشركة وكفاءة العاملين فيها.

ثالثاً: مراجع البحث

1- المراجع العربية:

ابراهيم, محمد بهاء الدين," مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر علي جودة الاداء المهني للمراجعة الخارجية مع التطبيق علي قطاع مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية", **مجلة البحوث التجارية,** جامعة الزقازيق, العدد الثاني المجلد الثلاثون, ص149-2008.

ابو نافع, فتحي ابراهيم كامل. "تقييم مدي فعالية اساليب ترشيد الحكم الشخصي للمراجع للارتقاء بجودة الاداء المهني", **المجلة المصرية للدراسات التجارية**, كلية التجارة, جامعة المنصورة,المجلد21, العدد الاول, الجزء الثاني, ص ص 475-514, 1997.

الاستثمار – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية", **رسالة ماجستير**, كلية التجارة , جامعة بني سويف,2021.

الاسرج, حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل في الدول العربية) لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، 2011.

جاب الله, رمضان مراد " دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار, **رسالة ماجستير**, جامعة بني سويف,2021.

الجبالي، محمود" قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني "، **المجلة العربية للإدارة**، مجلة علمية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد 27، العدد الثاني، ص 153, 2007.

الجمال، وليد، و تركى، هاني ، تأثير جودة الم ا رجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح :دراسة حالة لبنان، **مجلة التجارة والتمويل** :جامعة طنطا – كلية التجارة، ع 4 ، ص ص1: 145, 2014.

حافظ، سماح طارق احمد ،" دور الم ا رجعة الداخلية في الافصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة– جامعة طنطا مجلد 2، عدد 4، ص ص70 :629, 2012.

حامد، دعاء محمد " إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية علي أساس الخطر وادوات إدارة التكلفة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية" **رسالة دكتوراه غير منشورة**, كلية التجارة جامعة طنطا,2013.

حامد، سحر سعيد, "أثر الإسناد والتوقيت والوضع الوظيفي للمراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجى بشأن مدى اعتماده على وظيفة المراجعة الداخلية دراسة تجريبية." **رسالة دكتوراه** غير

منشورة، قسم ألمحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة دمهنور,2010.

حسن، يوسف صلاح عبدالله،" الدور الوسيط لمعايير تقييم أداء المراجعة الداخلية في العلاقة بين فعالية المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 ببورصة الأوراق المالية المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مجلد 24، عدد 2، ص ص1: 43 ,2017.

خليل، على محمود مصطفى،" تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4) دراسة تطبيقية"، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة بنها، مجلد 23، عدد2، ص ص 1: 69، 2018.

دحدوح, حسين أحمد،" دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، دمشق: جامعة. دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الأول,2008.

درويش, عبد الناصر." دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية, **مجلة المحاسبة والمراجعة** ,اتحاد

الجامعات المصرية، كلية التجارة , جامعة بني سويف, العدد الثاني,2013.

الدويري, صفوت مصطفي," تفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات المساهمة في ضوء معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة", **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**, جامعة بنها, العدد الثاني, ص ص165- 193, 2006.

راضي، محمد سامي " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية" **المجلة العلمية التجارة والتمويل,** كلية التجارة ,جامعه طنطا,2011.

الروبي ، شيماء ابراهيم الروبي "" اطار مقترح لقياس أثر تطبيق معايير المراجعة المصرية علي مراجعة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، **رسالة دكتوراه** منشورة ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس,2016.

الزغبي, ايمان فتحي اسعد." اثر تكنولوجيا المعلومات علي الافصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بهدف تحقيق جودة التقارير لمالية- دراسة ميدانية, **رسالة ماجستير**, كلية التجارة, جامعة بنها,2018.

زكريا, السيد عبده،" محددات إدراك المراجعة الداخلية لمسئولياتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم "، **مجلة الدراسات والبحوث**

التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني،2009, ص ص 63-118.

سعد الدين, إيمان محمد." اثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية علي تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق علي البيئة المصرية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، جامعة بني سويف، العدد1, 2008.

السمرائي, محمد حامد." أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان", جامعة الشرق الاوسط, كلية الاعمال, **رسالة ماجستير**, 2016.

سمره، ياسر محمد السيد " إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، ص ص 309: 406, 2011.

السيد، سامح محمد " تطبيق منهجية مراجعة مخاطر الأعمال في مكاتب المراجعة لأغراض تحسين مستوى جودة التقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول,2015.

شابون، ربيعه رمضان محمد، " (قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واكتشاف مراقب الحسابات للغش في القوائم المالية في ضوء

ممارسات إدارة الأرباح–د راسة تطبيقية في الشركات المساهمة المصرية" ، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة –جامعة عين شمس,2016.

شحاته, شحاته السيد," "إطار مقترح لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم", **ورقة عمل** مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة جامعة طنطا – بعنوان تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنميةالاقتصادية,2020.

الشهاوى, صلاح أحمد محمد ، "أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) "، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2014.

الطويل، إسلام السيد محمد محمد مر سي، " جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في ضوء التزام عديها بجوانب المسؤولية الأخلاقية في الشركات التجارية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، مجلد 7 ، ص ص 281 :311. ,2016.

عباس, احلام " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية " **رسالة ماجستير**, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.2013.

عبد الله, ايمان السيد محمد ." العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دراسة ميدانية", **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**, جامعة قناه السويس, المجلد 11, العدد 1, 2020.

عقدة, عبد الحميد عبد المنعم," المراجعة وادارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة, **مؤتمر حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والاقتصادية ,** كلية التجارة ,جامعة الاسكندرية,2005, ص ص51-66.

على، حنان ايمن محمد " دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة القاهرة , 2013.

على، محمد بكر امبابي ،" قياس تأثير الافصاح عن معاملات الاطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة المنوفية, 2016.

علي, السيد محمد رمضان" تطوير دور المراجع الداخلي في حكومة مخاطر شركات الوساطة المالية في ضوء معايير المراجعة– دراسة ميدانية", **رسالة ماجستير**, كلية التجارة, جامعة بورسعيد,2020.

علي, عبد الوهاب نصر ،" **المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر**– مدخل علمي لمواجهة أزمة دبي في ضوء تجارب الدول الأخرى"، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2011.

علي، ابراهيم زكريا عرفات، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة جامعة كفر الشيخ,2017.

فراج، منال حامد، " أثر اختيار المصدر الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية على جودة المراجعة وتخفيض تكاليف أدائها: دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، ع 3، 2014, ص ص 129-175 .

فراج، منال حامد، " دور الافصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية(:دراسة ميدانية")، المجلة **المصرية للدرسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مجلد 34، عدد4، ص ص 1: 127، 2010

الفيومي, محمد وأخرون، " **دراسات متقدمة في المراجعة**" ، القاهرة : المكتب الجامعي الحديث,2008.

قاسم، زينب عبدالحفيظ احمد، " اطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك– دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة عين شمس,2017.

القنبري, محمد قيس, عادل" الأساليب المستخدمة من قبل مجلس الإدارة في دعم إدارة المراجعة الداخلية: بحث استطلاعي لآراء عينة من

المراجعين الداخليين في المملكة العربية السعودية", **مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية,** الأكاديمية الليبية للدراسات العليا, المجلد الثامن عشر, العدد السابع , ديسمبر 2021.

الكاشف, محمود يوسف," نحو اطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,** كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة ,العددالرابع,اكتوبر ,2000.

مبارك، الرفاعي إبراهيم. " جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة", **مجلة التجارة والتمويل:** جامعة طنطا – كلية التجارة، العدد 2, ص ص 591 :660،2009.

مبارك، الرفاعي إبراهيم، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح :دراسة تطبيقية على البيئة السعودية . **مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية:** جامعة الملك سعود، مجلد 22 ع 2 ، ص. ص 20: 169 ,2011.

محمد عبد الفتاح." دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة", **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، العدد الرابع ,2006.

محمد, ايمن نبيل اسماعيل، " نموذج محاسبي مقترح لقياس اثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الاعمال"، **رسالة دكتوراه** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس, 2015.

محمد, عبد الله محمد ."تقدير الاهمية النسبية لصفات المراجع المتخصص اللازمة لاداء مهام عملية المراجعة بكفاءة وفعالية في الواقع العملي", **مجلة الدراسات المالية والتجارية**, جامعة بني سويف, كية التجارة, العدد الاول, 2005.

محمد، احمد رضا مصطفى، " تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة المنوفية, 2016.

محمد، عبد الكريم إبراهيم ."دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وأهم المشكلات التي تواجهها، **مؤتمر علمي** لدعم تنمية المشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.2012.

محمود، ياسر سعيد "أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر على جودة المراجعة الداخلية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2014.

المليجي ,فؤاد السيد," مدي ملائمة معايير الاداء المهني لوظيفة المراجعة الداخلية للشركات القابضة والتابعة في قطاع الاعمال المصري",

مجلة البحوث التجارية المعاصرة, جامعة اسيوط, العدد الاول, المجلد السادس, ص ص 58-95, 1992.

مليجي مجدي مليجي عبد الحكيم،" أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ع 2, 2014.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم ،" أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية :دراسة نظرية تطبيقية ". **مجلة التجارة والتمويل** :جامعة طنطا – كلية التجارة، عدد 4 ، ص ص 25: 84 ، 2013.

نجوي محمود احمد ابو جبل, "العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة", **بحث مقدم للمؤتمر العلمي** الرابع لكية التجارة, جامعة طنطا, بعنوان "تمويل مشروعات ريادة الاعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية, الجزء الاول, ص ص41-88, 2020.

يوسف، جمال على محمد، إبراهيم، غادة أحمد نبيل،" قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها علي قرارات المستثمرين"، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية

التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 20 ، ع 2 ، ص ص 11: 69 , 2016.

المراجع الاجنبية:

Ballou, Brian & Heitger, Dan, A Building - Block Approach for implementing COSO, Enterprise Risk Management. Management Accounting Quarterly, winter, 2005

Djati, K., and Payamata,"The Measurement of Internal Audit Effectiveness at Ministry of Finance in Republic of Indonesia", 3rd Annual on International Conference Accounting and Finance, AF,2013

Dobler,Michael,"Auditing Corporate Risk Management-A Critical Analysis of aGerman Particularity", Ludwing –Maximilians University, Revised, Version: November, 2003

Edward, B. & EDWARD, B. Internal Controls and the Quality of Financial Statements in Local Governments: Case Study Wakiso District Makarere, University ,2011

Fadun, Olajide Solomon, Promoting 'Enterprise Risk Management' Adoption in Business Enterprises: Implications and Challenges. International

Journal of Business and Management Invention, January, 2013.

Fredrick, Odoyo & Gideon, Omwonoa & Nakriso, okinyi, An analysis of the Role of Internal Audit In Implementing Risk Management - astudy of state Corporations in Kenya, International Journal of Bussiness of Social Sience , Vol 5, No. 6, May2008.

Fredrick, Odoyo s.& Gideon, Omwono A. & Narkiso, Okinyi O, An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management – A study of state corporations in kenya. International Journal of Business and social science, P3, 6 May, 2014.

Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & Garcia-Perez de Lema, D. Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry ,Managerial Auditing Journal, 27(8), p728,2012

Harvey, Jasmin, Enterprise Risk Management, The Chartered Institute of-Management Accountants, Topic Gateway series No.49. United Kingdom: (CIMA), 2008.

Hespenheide, Eric; Pundmann, Sandy & Corcorn, Michael," Risk Intelligence: Internal Auditing in a World of

Risk ", ***Internal Auditing***, Vol. 22, Iss. 4, pp. 2 -1 , 2007

IIA " International Standards Communicating the Acceptance for the Professional Practice Internal Auditing"N0: " 2600 of Risks"p, (20),2017.

IIA, the Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management. The institute of Internal Auditor, UK, 2009.

John Wiley & Sons , Ltd ,USA,p.p. 386-398,2005.

KPMG," Internal Audit Role in Modern Govemance ",Available at :www,KPMG.com.sg.p.1-8, 2004.

Lemant, Olivier, "Risk as a tripod ", The Internal Auditor, Vol.57, Iss.3,pp. 39 – 43,2001

Lin, S., Pizzini, M., Vargus, M., & Bardhan, I. R. "The role of the internal audit function in the disclosure of material weaknesses". The Accounting Review, 86(1), p.p 287-323,2011

Moeller, Robert R., COSO Enterprise Risk Management under standing the New Integrated Erm Framework, Canada: John Wiley & Sons, Inc. 2007.

Pickett, K.H.,"The Essential Handbook of Internal Auditin,2005.

pickett,spencer,"the Internal Auditing Handbook,2ed.wiley, UK,2003.

Rahman, M. M., & Hasan, M. M. "Determinants of Quality of Financial Information: Empirical Evidence from Cement Sector of Bangladesh". The East Asian Journal of Business Management (EAJBM), 9(1), 13-20, 2019

Sarsens, G. & De Beadle, I., , internal auditors perception about their role in risk management : Comparison between USA and Belgian companies, managerial auditing Journal, Vol. 21, Iss 1,PP. 63 – 80,2006.

Schneider, G. & Others, holistic risk management an expanded role for internal auditors, Academy of Accounting and financial studies Journal, Vol. 16, ISS 1, PP. 212 – 241,2012.

Spedding Linda& Rose,Adam, "Business Risk Management Sutainable Approach",Available from :www.bookee.org,2008.

Staciokas, R. & others, Application of internal audit in enterprise risk management engineering economic scientific Journal. Kaunas university of technology, vol. 42, No. 2, PP. 20 – 25,2005.

Tasios, S., & Bekiaris, M. Auditor’s perceptions of financial reporting quality: the case of Greece. International

Journal of Accounting and Financial Reporting, 2(1), 57.2012.

Verschoor, Curtis. "Enterprise Risk Management and Coso: A Guide for Directors, Executives and P Practitioners , internal Auditing, vol. ,Iss26, 2011.

Zwaan, L. & others, internal audit involvement in enterprise risk management, managerial auditing Journal, Vol. 26, ISS. 7, PP. 586 – 604,2011.

Journal of the Higher Institute for Specific Studies - Giza